

المرأة المصرية إنجازات وتطلعات المجتمع الأبوي

الدكتور القس أندريه زكي يكرم وزيرة التضامن
في احتفالية توزيع جائزة صموئيل حبيب



رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس - صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة: د. ق. أندريه زكي

رئيس التحرير: حسني ميلاد

مدير التحرير: جيهان عيد

تصميم الغلاف: وجدي جميل

تصميم الصفحات: إيزيس عطية

التحرير والمراجعة اللغوية: دار الثقافة

العدد
580

العنف ضد المرأة..

أزمة تمدد كيان الأسرة

12

والمجتمع

رغم الجهود الكبيرة

الختان، الزواج المبكر، التحرش ..
مشكلات تبحث عن الحل

14

المرأة الريفية المعاصرة

20

قصة كفاح

22

26

المجتمع الأبوي

23

«الميتروتوبيا»

7

إنجازات المرأة
المصرية وانتصاراتها

10

مبادرة أصواتهن للسلام
أصوات من النساء للنساء

حفل جائزة صموئيل حبيب
رئيس الإنجيلية يكرم وزيرة التضامن

4

أخبار الهيئة CEASS



بقلم
رئيس مجلس الإدارة



د. ق. أندريه زكي

المرأة في الجمهورية الجديدة

المرأة هي عصب حياة المجتمع، وعلى مر العصور وباختلاف الثقافات، كانت للمرأة مكانة خاصة ودور فاعل في المجتمع.

لذلك حظيت المرأة المصرية وفي الآونة الأخيرة بمكتسبات فريدة وغير مسبقة في عهد الجمهورية الجديدة، حيث حرصت الدولة المصرية على إطلاق الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج المجتمعية الداعمة للمرأة، مما أسهم في بناء قدراتها وتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وإدماجها كعنصر فاعل ورائد في خطط التنمية المستدامة، فضلاً عن الحفاظ على تلك المكتسبات من خلال وضع إطار تشريعي ومؤسسي داعم لحقوقها، مع الحرص على الارتقاء بدورها في شتى المجالات، وتعزيز قدرة المرأة على مواجهة التحديات.

وفي تقرير لمجلس الوزراء استعرضت محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، والتي تم اعتمادها في عام ٢٠١٧، حيث شملت التمكين السياسي للمرأة وتعزيز أدوارها القيادية من خلال تحفيز المشاركة السياسية لها بكافة أشكالها، بالإضافة إلى تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية.

كما تشمل محاور الاستراتيجية أيضاً، التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية قدراتها لزيادة مشاركتها في قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص في التوظيف، إلى جانب التمكين الاجتماعي للمرأة من خلال تعزيز مشاركتها اجتماعياً، ومنع الممارسات التي تكسر التمييز ضدها أو التي تضر بها، بالإضافة إلى حماية المرأة من خلال القضاء على كافة أشكال العنف ضدها والظواهر التي تهددها.

وتناول التقرير على سبيل المثال لا الحصر مؤشرات الحقوق السياسية للمرأة؛ حيث زادت نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب، لتصل إلى ٢٧,٨٪ عام ٢٠٢٢، وبالإضافة لما سبق، فقد زاد تمثيل المرأة بالسلك القضائي، ليصل إلى ٣١١٥ قاضية عام ٢٠٢٢ كما أن ٢٧٪ من إجمالي الدبلوماسيين من السيدات، وعلى صعيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، فقد تم توجيه ٦٩٨,٤ ألف مشروع من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للمرأة من جهاز تنمية المشروعات.

وفي السياق ذاته، شملت الحقوق الاجتماعية للمرأة أيضاً بحسب التقرير، تقديم دعم بقيمة ٢ مليار جنيه سنوياً للسيدات المعيلات، وتطرق التقرير إلى جهود دعم المرأة من خلال منظومة التمويل والخبز، حيث بلغ عدد المستفيدات من منظومة التمويل ٣١,٤ مليون سيدة بنسبة ٤٩,٤٪ من إجمالي المستفيدين.

وبشأن جهود حماية المرأة من العنف، فقد ورد في التقرير موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون يقرر عقوبة رادعة حيال جرائم ختان الإناث في يناير ٢٠٢١.

المرأة في الجمهورية الجديدة تخطو خطوات ثابتة وواثقة نحو مستقبل يقدر مكانتها ودورها الهام في التنمية، وهي في ذلك دائماً تسعى إلى الارتقاء بأسرتها حيثما وجدت وأيضاً تساهم بشكل استثنائي في دعم مسيرة بلادها نحو الارتقاء والتنمية.

خلال حفل جائزة صموئيل حبيب.. رئيس الإنجيلية يكرم وزيرة التضامن

بالمشاركة في حفل توزيع جائزة القس صموئيل حبيب للتميز في العمل الأهلي لعام ٢٠٢٢، تلك الجائزة التي أسستها الهيئة القبطية عام ٢٠٠٠، تقديرًا وتشجيعًا لرسالة الراحل العظيم الدكتور القس صموئيل حبيب، وهي رسالة التطوع والعمل الأهلي والتي كرّس حياته لها من أجل خدمة المجتمع وجموع المصريين، حيث حرص على تقديم خدمات الهيئة الإنجيلية لجميع أفراد المجتمع دون تمييز مع التركيز على الفئات المحرومة والفقيرة والمهمشة في جميع أنحاء الجمهورية.

وأضافت القباچ أن الهيئة الإنجيلية بمصر حريصة على دعم المجتمع المدني والتطوع الأهلي وهو دور تثمنه الدولة المصرية، والسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي أعلن عام ٢٠٢٢ عامًا للمجتمع المدني، مشددة على أن وزارة التضامن الاجتماعي تحرص على دعم العمل الأهلي وفتح جميع المجالات أمامه، وهذا ما حرصت عليه خلال إعداد قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، ولائحته التنفيذية التي تضمنت العديد من المزايا، حيث يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين أو كليهما معًا إطلاق أو تنفيذ مبادرة أو حملة لتنفيذ نشاط من أنشطة العمل الأهلي المصرح بها للجمعيات بتنفيذها، مع حرية الحصول على تمويل ذاتي، كما أعطى القانون حرية أكبر للجمعيات الأهلية أن تقوم بالتوسع في مشروعاتها الاجتماعية.

وأوضحت وزيرة التضامن الاجتماعي أنها تنظر إلى العمل

كرّم الدكتور القس أندريه زكي رئيس الطائفة الإنجيلية، ورئيس الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، السيدة نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي بإهدائها درع الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وذلك تقديرًا لدورها ومجهوداتها في خدمة المواطنين من خلال عمل مجتمعي جاد ومستمر.

جاء ذلك خلال مشاركة وزيرة التضامن الاجتماعي في احتفالية الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية برئاسة القس أندريه زكي رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر، بتوزيع جوائز صموئيل حبيب للتميز في العمل التطوعي، وذلك بمقر الهيئة، بحضور الدكتور هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، وعدد من القيادات السياسية والشعبية والتنفيذية، ونخبة من القيادات الدينية الإسلامية والمسيحية ورجال الفكر والإعلام وقيادات المجتمع المدني.

وحصل على الجوائز هذا العام، جمعية رعاية أطفال السجينات بمحافظة القاهرة، وتسلمت الجائزة الكاتبة الصحفية نوال مصطفى، مؤسسة الجمعية، التي تهتم بالسجينات وأطفالهم سواء داخل السجون أو بعد خروجهن، كما فازت أيضًا تاسوني دولاجي المكروسة بإببارشية المنيا، والتي تبرعت بقيمة الجائزة لمستشفى سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧

ومن جانبها أبدت وزيرة التضامن الاجتماعي سعادتها





الأهلي والتطوعي كوسيلة فعالة لزيادة التماسك، مشددة على «أن الوزارة بصدد إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتطوع والاستراتيجية الوطنية للعمل الأهلي، كما تعمل على إعادة هيكلة صندوق دعم الجمعيات الأهلية وسيقوم الصندوق بتوفير منح وتمويل للجمعيات الأهلية، وذلك في إطار تعزيز شراكة الدولة مع المجتمع المدني لدعم ريادة الأعمال الاجتماعية»، مشيرة إلى «ثقة الدولة في المجتمع المدني ورغبتها في تطوير الشراكات معه من أجل تعزيز قدرات المجتمع المدني والخروج بحلول وأفكار إبداعية ومبتكرة للتعامل مع المشكلات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الدولة، خاصة أن الدولة ترغب في مجتمع مدني قوي ينتقل من تقديم الخدمات فقط لتقديم المشروعات والبرامج التي تحسن من نوعية ومستوى جودة الحياة، والخروج بالمستفيدين من دائرة الفقر ليصبحوا إضافة مهمة لقدرات الجولة المصرية اقتصادياً واجتماعياً».

وقال الدكتور القس أندريه زكي، رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر، ورئيس الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية «إن جائزة صموئيل حبيب للتميز في العمل التطوعي والمجتمعي، تعد واحدة من أهم الفعاليات والأنشطة التي تنظمها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية في سبيل دعم منظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها وتشجيع ثقافة العمل التطوعي والمجتمعي، كما تحمل الجائزة اسم علم كبير من أعلام التنمية المجتمعية، والدور المجتمعي الفعال لرجل الدين والمؤسسة الدينية في المجتمع، الراحل الدكتور القس

الجمهورية مؤسسات المجتمع المدني إلى مواصلة العمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات ونشر الوعي لثقافة حقوق الإنسان مساهمة في تحقيق آمال وطموحات الشعب المصري العظيم، وتأتي على رأس هذه الجهود مبادرة «حياة كريمة» التي تمثل تجسيداً واقعياً، لمفهوم التنمية المستدامة كجزء من استراتيجية حقوق الإنسان، وأيقونة للعمل المجتمعي والتطوعي».

وأشاد رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر «بالدور العظيم الذي تقوم به السيدة نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، والتي تعد نموذجاً مصرياً ملهماً في تحمل المسؤولية والإخلاص في العمل المبني على أسس علمية؛ فهي باحثة متخصصة في مجال المجتمع المدني، وخلال السنوات الماضية، شاركت في عدة مبادرات وتعاونت مع العديد من الجهات والمؤسسات في العمل المجتمعي متبينة قضايا إنسانية واجتماعية ووطنية؛ مثل قضايا ختان الإناث والعنف ضد الأطفال وتمكين المرأة المصرية، وقضايا ذوي الإعاقة، وتقديم الدعم والتنمية للقرى والأسر الأكثر احتياجاً، استمرت في العمل بعد توليها وزارة التضامن الاجتماعي في عام ٢٠١٩، بهدف تحقيق رؤية الدولة المصرية تجاه عملية التنمية المستدامة والعمل المجتمعي والشراكات الفعالة والمؤثرة مع منظمات المجتمع المدني لتغيير حياة ملايين المصريين».

صموئيل حبيب، مؤسس الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، والرئيس الأسبق للطائفة الإنجيلية بمصر».

وأضاف «أن الجائزة تُمنح إلى إحدى المؤسسات الأهلية المميزة في العمل المجتمعي، وإلى قيادة مسيحية لها إسهام في العمل المجتمعي، وهذا نظراً لأهمية الدور الذي قام به الراحل الدكتور القس صموئيل حبيب كرجل دين مسيحي انخرط في خدمة المجتمع وصار نموذجاً ومثالاً في هذا المجال»، مشيراً إلى «أن إعلان السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي عام ٢٠٢٢ عاماً للمجتمع المدني، يُعد تنجيحاً لمجهودات الدولة المصرية خلال الأعوام السابقة، وانعكاساً لرؤيتها الشاملة تجاه العمل المجتمعي والتطوعي والتنمية المستدامة، كما دعا السيد رئيس



الهيئة الإنجيلية تنظم لقاء حول آثار التغيرات المناخية على صغار المزارعين



الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي - كلية الزراعة جامعة القاهرة، الدكتور محمد فهميم، رئيس مركز بحوث المناخ بوزارة الزراعة، الدكتور أيمن الرفاعي، الإدارة المركزية للتغيرات المناخية وزارة البيئة، الدكتور طارق شلبي، مدير عام المخاطر والتكيف مع تغيرات المناخ - جهاز شئون البيئة، أ. د. هاله يسري مركز بحوث الصحراء، حسن زايد وكيل وزارة الزراعة بالقليوبية، أحمد مصطفى رئيس الإدارة المركزية للتفتيش والالتزام البيئي، محمود الزعبلوي عميد كلية الزراعة بمشتهر جامعة بنها، محمد محمود عبد العال كلية الزراعة بمشتهر جامعة بنها، محمد عيد كلية الزراعة بمشتهر، وائل محمد صلاح باحث مركز البحوث الزراعية قسم الإنتاج الحيواني، أميرة شكري مركز بحوث الصحراء.

التي صدرت بدءاً من عام ٢٠١٤ لتطوير قطاع الزراعة خاصة، قوانين التكافل الاجتماعي، التأمين ضد المخاطر والكوارث والزراعة التعاقدية، رفع كفاءة وفعالية المنظمات المحلية المعنية بشئون المزارعين خاصية الجمعيات، التعاونية الزراعية وتنمية المجتمع وروابط المنتجين والمستخدمين للمياه لدعم صغار المزارعين وتفعيل القوانين التي صدرت منذ ٢٠١٤ لتطوير أدائها وفعاليتها، تطوير نظم للحماية الاجتماعية للمتضررين من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، تطوير نظم ائتمانية مناسبة لقدرات وظروف صغار المزارعين خاصة للمتضررين.

وشارك في الحضور اللواء حمدي الديب، مستشار وزير البيئة، المهندس ابراهيم صابر، نائب محافظ القاهرة للمنطقة الشرقية، الدكتور محمد حلمي نوار، أستاذ متفرغ قسم

نظمت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وحدة التنمية المحلية، لقاءً حول آثار التغيرات المناخية الاقتصادية والبيئية على صغار المزارعين وكيفية التكيف والصمود لمواجهتها، حيث يمثل مجال العمل في مواجهة التغيرات المناخية وكيفية التعامل معها أحد أهم المجالات التنموية في الوقت الحالي، والتي يتم من خلالها دعم قدرات المواطنين الأكثر تأثراً من الأضرار الناتجة عن تغير المناخ والتكيف معها والذي يتماشى مع التوجهات والاستراتيجيات على المستوى الدولي والإقليمي والقومي.

كان من أهم توصيات اللقاء، تفعيل السياسات الداعمة لتصبح مواءمة وداعمة لصغار المزارعين، تطوير الأطر المؤسسية المرنة باستمرار والقادرة على التكيف مع التغيرات المناخية، تفعيل الأطر التشريعية





المرأة المصرية إنجازات وتطلعات

وحتى تتمتع المرأة بمكانتها فإنه لا بد من تكاتف كافة مؤسسات التشيئة الاجتماعية، حيث الأسرة والمؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية والفنية والإعلامية، والتشريعية، والمجتمع المدني.

في هذا الإطار يأتي ملف العدد الجديد من مجلة (رسالة النور) الذي يلقي الضوء على بعض قضايا المرأة، من حيث إنجازاتها وتطلعاتها في الجمهورية الجديدة، ويناقش قضية العنف ضد المرأة، ومشكلات الختان والزواج المبكر والتحرش، كما يتناول صورتها في الدراما المصرية والعربية، وحالة المرأة في الريف، ويعرّف بمبادرة «أصواتهن للسلام»، وقصة كفاح واحدة من السيدات.

خطوات كثيرة إيجابية حققتها المرأة المصرية، وبالأخص خلال السنوات القليلة الماضية، وهي تنتظر المزيد، وهي تستحق: لأنها نصف المجتمع وراعية النصف الآخر، لا غنى عن وظائفها وأدوارها، ولا يمكن إنكار مساهماتها وتضحياتها، سواء داخل المنزل أو خارجه، ومن الملاحظ أن المرأة في كل مجال افتحمته وعملت به أثبتت قدرتها وكفاءتها وأنها لا تقل شيئاً عن الرجل، كما لا تقل شأنًا عنه.

وإذا كانت المرأة تتمتع بمكانة كبيرة في المجتمعات المتقدمة والراقية، فالعكس أيضًا صحيح، فهي تعيش حالة متردية وتواجه الكثير من المشكلات مثل التقليل من شأنها في المجتمعات الفقيرة فكريًا والمتخلفة حضاريًا، ما يتسبب في إنكار دورها وحرمان المجتمع من خدمات كثيرة ووظائف متعددة يمكن للمرأة أن تقوم بها وتؤديها.

إنجازات المرأة المصرية وانتصاراتها في الجمهورية الجديدة



تقرير: محمد وائل

مضاعفة عدد مقاعد السيدات المعينات من ١٠ إلى ٢٠ مقعداً، وذلك ضمن ١٠٠ شخصية أصدر الرئيس السيسي قراراً بتعيينهم في المجلس.

مبادرات مجتمعية

هناك الكثير من المبادرات والحملات التي نادت بحقوق المرأة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومساواتها بالرجل، وكثير من تلك الحملات ناهضت العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي وعدم الصمت عنه، ودورها في مكافحة الإرهاب.. من أبرز تلك المبادرات والحملات:

مبادرة «صوتك لمصر بكرة»



عدة حملات أطلقها المجلس القومي للمرأة منذ أكثر من ثلاث سنوات بجميع المحافظات، والتي تضمنت حملات توعية انطلقت على مستوى القرى والنجوع والكنفور بكافة المحافظات

وأشار التقرير الذي أعده المجلس القومي للمرأة مؤخراً إلى أن مصر تعد الدولة الأولى في العالم التي أطلقت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠م، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، مما يؤكد إيمان الدولة بالدور الرائد للمرأة المصرية في النهوض بالمجتمع، وأشاد بإعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي عام ٢٠١٧م عاماً للمرأة المصرية ليُعد سابقة تاريخية في تاريخ مصر.

وأكد التقرير نفسه أن نسبة النساء الوزيرات قد زادت في مجلس الوزراء من ٦٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٪ في عام ٢٠١٧ ثم إلى ٢٥٪ في عام ٢٠١٨م، كما حصلت المرأة المصرية على نسبة ٢٥٪ من البرلمان المصري في التعديلات الدستورية الجديدة في ٢٠١٩م.

وتابعاً لإنجازات الدولة في ملف المرأة قرر الرئيس عبد الفتاح السيسي زيادة نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ ٢٠٢٠م من خلال

لأنني رجل.. التاء المربوطة..

المرأة صانعة السلام...

مبادرات مجتمعية لتمكين المرأة

لا أحد يستطيع أن ينكر أنه خلال السنوات السبع الماضية شهدت مصر حالة من دعم المرأة وتمكينها والمساواة بين الجنسين، وتم ترجمة ذلك إلى قوانين واستراتيجيات وبرامج تنفيذية تقوم بها جهات حكومية ومؤسسات غير حكومية، وخلق مساحة ومناخ ملائم لتضافر جهود جميع شرائح المجتمع.

ويعتبر تعديل القانون الذي ينظم صندوق التأمين الأسري «القانون رقم ١١٣ لعام ٢٠١٥» لزيادة موارده لتلبية احتياجات النساء من أبرز التشريعات التي كانت داعمة ومساندة للمرأة المصرية، وكذلك تعديل قانون العقوبات عام ٢٠١٦م «المادة ٢٤٢»، الخاصة بختان الإناث، حيث تم رفع الجريمة من جنحة إلى جناية، أيضاً قانون الاستثمار الجديد «المادة ٢» يضمن تكافؤ فرص الاستثمار لكل من الرجال والنساء على السواء، كما أنه تم استحداث نص يعاقب من يحجب الميراث عن كل من له الحق في هذا الميراث.

للتثقيف والتعريف بأهمية مشاركة الناخبات والتوجه للإدلاء بأصواتهن في الاستحقاق الرئاسي ٢٠١٨م، والتعديلات الدستورية ٢٠١٩، استفادت منها ٦,٧٠٥,٤٤١ سيدة وعادت الحملة مرة أخرى في عام ٢٠٢٠م التي هدفت إلى توعية السيدات بأهمية المشاركة السياسية الفعالة وحثهن على الإدلاء بأصواتهن في انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠م، وممارسة حقهن الدستوري في تنمية الوطن والحفاظ على مكتسباتهن، وتضمنت الحملة عقد لقاءات مباشرة مع وندوات توعية مع السيدات تناولت دعوتهم وأسهرهن للمشاركة الإيجابية للتصويت في صالح الاستحقاقات الانتخابية.

مبادرة «لأني رجل»

انطلقت المرحلة الأولى من فعاليات حملة «لأني رجل» عام ٢٠١٧م والتي ينظمها المجلس القومي للمرأة بفروعه بالمحافظات، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. استهدفت الحملة توصيل سبع رسائل أساسية للرجال والشباب الممثلين من جميع محافظات الجمهورية وهي: دعم الرجل للمرأة في العمل، التعليم، ممارسة الرياضة، المشاركة في الأعمال المنزلية، التعامل مع المرأة في العمل والدراسة باحترام، المشاركة في تربية الأولاد، مناهضة العنف ضد المرأة، ومن هذه الرسائل أن الرجل والمرأة لهما نفس الحقوق والواجبات. وفي عام ٢٠٢٠م انطلقت الحملة مع جديد وتضمنت لقاءات (فردية - جماعية) قام بها فريق عمل الشباب المتطوع المكون من ٩ شباب، واستهدفت ٦٣٥ شابًا ورجلاً و١١١ سيدة و١٢٤ طفلاً بإجمالي ٨٧٠ فرداً وذلك بنادي الاتحاد السكندري الرياضي بالشاطبي بحي وسط ومركز شباب العمراوي بالمندرة قبلي حي المنتزه.

حملة «التاء المربوطة»



هي حملة مصرية، أطلقها المجلس القومي للمرأة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للإسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبدعم من حكومة السويد، في

سبتمبر ٢٠١٦م وتعتمد الحملة على الدعم الفردي والمؤسسي في تبني شعار «التاء المربوطة سر قوتك» وتشجع الأفراد من الشخصيات العامة في السياسة والفن والرياضة.

هدفت الحملة إلى دعم المرأة المصرية وتمكينها وتوصيل رسالة إلى المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص عن دور المرأة الريادي في كافة المجالات وأهمية دعم قضية المساواة بين الجنسين في مصر، كما تعمل الحملة على التركيز على حماية وتمكين المرأة في المجتمع المصري من خلال رصد نماذج إيجابية لمشاركة المرأة في مختلف المجالات.

وكذلك تشجيع المرأة في تحقيق طموحاتها وتخطي العقبات والمفاهيم الاجتماعية المغلوطة وعدم الاستسلام للمنظور التقليدي لدور المرأة، ومن المهم توضيح أن الحملة لم تستهدف المرأة فقط، وإنما دور الرجل في التصدي للثقافة الذكورية واستيعاب مسؤوليته في تحقيق المساواة بين الجنسين.

شملت الحملة فيديو لمجموعة من الفنانات والفنانين الإعلاميات والإعلاميين وأبطال وبطلات مصريين يؤيدون ويدعمون مناهضة العنف ضد المرأة، وتم إطلاق الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي.

فازت حملة «التاء المربوطة سر قوتك لتمكين المرأة»، بالجائزة الذهبية في "MENA Cristal Festival" وهو مهرجان عالمي لاختيار أفضل الحملات الإعلانية والإعلامية وأكثرها تأثيراً من حيث تحقيق النتائج والأهداف.

حملة «المرأة صانعة السلام ٢٠٢١م»

حملة أطلقها المجلس القومي للمرأة بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها من أجل السلام والازدهار والتنمية، واستكمال حملة «المرأة صانعة السلام» التي نفذها المجلس في عام ٢٠١٧م.

سلطت الحملة الضوء على الدور المحوري للمرأة في مكافحة الإرهاب والتطرف، وتضمنت أيضاً رسالة مبسطة عن المبادرات والمشروعات القومية التي تقيمها الدولة والمردود الإيجابي لها وأثرها على دعم الاستقرار والسلم والأمن الداخلي. استهدفت الحملة أيضاً تكريس ثقافة

المجلس القومي للمرأة يتعاون

مع

هيئة الأمم المتحدة للمساواة

بين الجنسين

الأمن والسلم المجتمعيين وربطها بالبرامج والمشروعات التنموية الكبرى تركيزاً على القرى ذات الأولوية في مبادرة حياة كريمة.

وللحملة عدة إنجازات أهمها تنفيذ ١٦١ حملة لطرق الأبواب، على مستوى محافظات الجمهورية، بإجمالي ٥٠٤,٣٤٢ زيارة استهدفت ٢,٥٥٢,٥٣٤ فرداً من بينهم ١,١٥٠,١٦١ سيدة، ٥١٣,٧٤٨ رجلاً و٨٨٨,٦٢٥ طفلاً، واستطاعت الحملة أيضاً أن تعقد ١١٨ ندوة، استهدفت من خلالها ١٣,٨٠٣ فرداً.

كما عقدت الحملة ١٤٨ فعالية فنية على مستوى محافظات الجمهورية، تحت مسمى «مصر أرض الأمن والسلام» بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة بوزارة الثقافة، استهدفت الحملة من خلالها ٢٧,١٦٧ فرداً، ليصبح إجمالي أنشطة الحملة منذ بدايتها في ٢٦ سبتمبر وحتى ١٢ أكتوبر ٢٠٢١م "٦٣٥" نشاطاً استهدفت الحملة من خلالها ٢,٥٩٧,٨٦٠ فرداً.

حملة «التحرش جريمة... اتكلموا Speak Up»



من ضمن الحملات التي أطلقها المجلس القومي للمرأة ضد التحرش الجنسي كانت حملة «التحرش جريمة» في عام ٢٠١٨م، واستهدفت نشر الوعي حول أهمية عدم الصمت على جرائم التحرش في وسائل المواصلات والأماكن العامة لتوفير بيئة تنقل آمنة للسيدات والفتيات.

تضمنت الحملة فيديو توعوياً من أداء الفنانة منة شلبي والفنان هاني عادل، بالإضافة إلى مجموعة من الملصقات والرسائل التوعوية تم نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي.

ونجحت الحملة في تحقيق الأهداف المرجوة منها التي تم ترجمتها إلى الرسائل التي استقبلها الجمهور من خلال الفيديو والمشاهد الدرامية التمثيلية والملصقات التي نادت بعدم صمت المرأة عن الجريمة التي تقع عليها في الأماكن العامة والمواصلات، ورفضت الحملة إدانة المرأة التي يتم التحرش بها، وأكدت أن التحرش ليس ضد المرأة فقط بل ضد المجتمع بأكمله والسكوت عنه أمر خطير، كما شجعت الحملة الجميع أن يساند المرأة ضد التحرش.

على هذا النحو تستمر المبادرات المجتمعية الخاصة بتمكين المرأة المصرية، وتأكيد دورها وريادتها ومشاركتها في النهوض بالمجتمع.



مبادرة "أصواتهن للسلام" .. أصوات من النساء للنساء

هدف المبادرة تصحيح الصور النمطية الخاطئة ورفع الوعي بحقوق المرأة والإنسان

تقرير: أميرة عبد الفتاح

أصوات من النساء إلى النساء هذا هو شعار مبادرة "أصواتهن للسلام" والقائمين عليها؛ حيث إنها مبادرة فردية شخصية أطلقتها "هبة صلاح"، باحثة في دراسات النوع الاجتماعي والدراسات الإسلامية، حاصلة على ماجستير في "النوع الاجتماعي والتنمية" من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وقد أطلقت المبادرة في سبتمبر ٢٠١٩م.

تقول "هبة صلاح": انطلقت المبادرة أول الأمر بدعم وإشراف من مركز "كايسيد" العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، وكانت جزءاً من مشروع تخرجي من برنامج الزمالة دفعة ٢٠١٩م.

فكرة إطلاق المبادرة

أشارت "هبة صلاح" إلى أن فكرة المبادرة قديمة حديثة، حيث كنت تفكر بها أثناء فترة الإعداد لرسالة الماجستير؛ بسبب أن رسالتها العلمية كانت عن "الصورة الذهنية المكونة عن المرأة"، وبعد تخرجها من برنامج الزمالة شعرت أنه الوقت المناسب لتخرج تلك المبادرة إلى النور، ولقد لاقت إحساناً ودعمًا شديداً من المشرفين والقائمين على البرنامج.

السبب وراء اسم المبادرة

أوضحت "هبة صلاح" السبب وراء اختيار "أصواتهن للسلام" كاسم للمبادرة،

أن "هن" تعود على النساء، و"السلام" المقصود به السلام داخل كل شخص، لأنه من الصعب أن تكون شخصاً يدعو للسلام في المجتمع ولا يوجد لديك سلام مع نفسك، وأن السيدات والفتيات داخل الأسرة هن عماد البيت، ولذلك يجب علينا تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به المرأة. وتابعت "هبة صلاح" أن الحكاية بدأت من رصد مجموعة لا بأس بها من الصور النمطية التي تحوط النساء والرجال في مجتمعنا العربي، وخلطها بالدين.

صور نمطية خاطئة تسعى المبادرة لتصحيحها

تستكمل هبة صلاح كلامها موضحة أنه إذا كانت "عادة الختان" من أبرز ما يُمارَس من عنف وتطرف ضد النساء والفتيات، خاصة وأنه يتم ممارستها على أنها جزء من الدين، فمن هنا رأينا أنه لا بد أن يكون هناك من يكسر هذه الحلقة المفرغة من العنف.

انطلقنا من

منصات التواصل الاجتماعي

لأنها أصبحت لغة العصر

وأوضحت "هبة" أن «العادات والتقاليد حددت للنساء طريقاً لا يحدن عنه، وخاصة في المجتمعات الريفية» منها الزواج المبكر، و«النظرة السلبية للفتاة التي لم تتزوج» ولذلك تستهدف المبادرة تعديل هذه الأفكار النمطية تدريجياً، والكشف عن حقيقة موقف الدين من هذه القضايا بالاستفادة من أدوات التواصل المتاحة في العصر الحالي، لذلك انطلقنا من منصات التواصل الاجتماعي، لأنها أصبحت لغة العصر.

الدور الفعلي للمبادرة

عند سؤال مؤسسة المبادرة الباحثة "هبة صلاح" عن كيفية تطبيق أهداف المبادرة على أرض الواقع، قالت إنه بالفعل تم تنفيذ عدد من الأنشطة المهمة، فقد نفذنا بالفعل لقاءات وورش عمل مع الفئات المستهدفة على مدار العام الماضي (٢٠٢١م)، بالرغم من أن تفشي جائحة كورونا قد أجبرنا على التحول إلى لقاءات إلكترونية عبر برنامج "زووم" على مدار عام كامل؛ ولكننا الآن بدأنا تدريجياً في العودة إلى اللقاءات والندوات الواقعية مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية.

كتاب "المرأة في منظور المجتمع والأديان"

أضافت "هبة صلاح" أنه من ضمن الأنشطة أيضاً صدور أول محتوى مكتوب للمبادرة، ففي العام الماضي ٢٠٢١م، صدر كتاب بعنوان: "أصواتهن للسلام: المرأة في منظور المجتمع والأديان"، بالتعاون مع مركز كايسيد العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، يأتي هذا الكتاب ليقدّم للقارئ في الوطن العربي مرجعاً مهماً أعده مجموعة من المؤلفين، تشمل التخصصات الأساسية التي تنطلق منها دراسات النوع الاجتماعي، فالكتاب عبارة عن مجموعة مقالات بحثية مجمعة، شارك في تأليفها مجموعة متميزة من الباحثين في المجالات المختلفة المتنوعة منها الدين والإعلام والاجتماع والصحافة، حتى

نستطيع أن نغطي كافة الجوانب لقضايا المرأة في المجتمع.

يقع الكتاب في أربعة أقسام رئيسية، تتناول قضية المرأة والرجل في مجتمعنا العربي في ميزان الأديان؛ حيث تم تخصيص القسم الأول من الكتاب لعرض صورة المرأة في المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر والكنيسة)، يليه القسم الثاني عن كيفية تناول المؤسسة الإعلامية لهذه القضية، ثم تناولنا في القسم الثالث القضية من المنظور المجتمعي وداخل مؤسسة الأسرة، أما القسم الرابع فيقدم نموذجاً جديداً من النسوية الإسلامية.

وأكدت "هبة صلاح" أن المبادرة تحرص على تبسيط لغة التواصل مع الجمهور، حيث نخاطبهم بلغة يفهمونها بعيداً عن لغة الأبحاث أو الأعمال الأكاديمية، وذلك لأنها ترى أن هذه الفئات هي التي تحتاج للمجهود لأنها هي أساس المجتمع ومن دونها لا نستطيع أن نغير الصور النمطية السلبية.

الخطوات الجديدة لمبادرة "أصواتهن للسلام"

تُقام المبادرة في شهر مارس، وبمناسبة الاحتفال بيوم المرأة العالمي، ويوم المرأة المصرية وعيد الأم، بإصدار أول عدد من نشرة "أصواتهن للسلام" وهي مجلة فصلية "ربع سنوية" تجمع أهم الآراء من المؤسسة الدينية وأهم الأبحاث والنماذج التي تم رصدها وتخدم قضايا المرأة والرجل على حد سواء.

وتابعت "هبة صلاح" أن التحديات كثيرة، لكننا نعمل بخطى ثابتة لتحقيق الهدف، ومعيارنا في هذا العمل هو الاستفادة على

نستهدف مشاركة الرجال

والنساء لأن المجتمع في

النهاية رجل وامرأة

مستوى الأفراد والجماعات، والخروج عن إطار النمطية في عرض المعلومة والتفاعل.

الدور المجتمعي لمبادرة "أصواتهن للسلام"

أضافت "هبة صلاح" أن الفترة المقبلة من المتوقع أن تشهد تنوعاً كبيراً في الموضوعات، حيث أطلقنا حملة تحت عنوان "الأسرة نواة السلام" مع بداية عام ٢٠٢٢م، في كل ما تقدمه المبادرة من أنشطة ومحتوى لخدمة الأسرة، خاصة في ظل ما نعانيه من انتشار للعنف غير المُبرر بين أفراد الأسرة، وعدم فهم أمور كثيرة كانت السبب في وجود فجوة كبيرة بين الزوجين، وأصبحت هناك رؤية غير واضحة لأدوار الزوجة وأدوار الزوجة في المساعدة على نجاح مشروع الزواج وتربية الأبناء بطريقة سوية؛ لأن كل ذلك سينعكس على المجتمع، فإذا كان نتاج الأسرة أفراداً أسوياء فإن المجتمع سوف يكون مجتمعاً سويًا والعكس صحيح.

واختتمت "هبة صلاح" كلامها بقولها: نحن بدأنا في مبادرة "أصواتهن للسلام" من الصفر لأنه في مجتمعاتنا العربية تكون هذه المفاهيم متجذرة، ما يتطلب مجهوداً أكبر لتصحيح تلك الصور النمطية الخاطئة، بالإضافة إلى ضرورة العمل على رفع الوعي بحقوق الإنسان وليس المرأة وحدها كما كفلها الدين.

وقامت "هبة صلاح" بعمل تنويه مهم، موضحة "أن هدف المبادرة هو مشاركة الرجال والنساء على حد سواء وليس فقط المرأة؛ لأن المجتمع في النهاية رجل وامرأة، وإذا أردنا أن نعدّل ونقوم من سلوك المجتمع يجب أن نهتم بالزوجين حتى ينعكس ذلك على المجتمع ونستطيع أن نهض به".

واستشهدت "هبة" بنص الآية القرآنية: بسم الله الرحمن الرحيم، قال الله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا".

العنف ضد المرأة..

أزمة تهدد كيان الأسرة والمجتمع



تحقيق: كريستينا عادل

تتعدد أشكال العنف ضد المرأة داخل المنزل وخارجه، وبالرغم من سن القوانين إلا أنه مازال متواجداً وربما في ازدياد، وعند حديثنا مع متخصصي التوعية الاجتماعية لاحظنا أن العنف المنزلي هو أكثر أنواع العنف انتشاراً وأشدّه خطورة، وأننا نحتاج لتطبيق القوانين التي يتم سنّها حتى نتمكن من حل المشكلة، ولمعلومات أكثر عن العنف الذي تتعرض له المرأة وطرق الحل، التقينا بعدد من الخبراء والقانونيين وأصحاب الرأي.

في البداية تقول الدكتورة فيفيان فؤاد، مستشارة وزارة التضامن الاجتماعي للتوعية الاجتماعية "إن أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة كثيرة، فهناك عنف أسري يتمثل في ضرب الأزواج لزوجاتهم وختان الإناث والتمييز ضد البنات في المنزل، كما يوجد عنف خارج المنزل منه التحرش والعنف في أماكن العمل، ولكن من أخطر أنواع العنف هو العنف المنزلي، وذلك لأن هناك تسامحاً اجتماعياً معه، وفي بعض الأحيان يصبح العنف متبادلاً، لتبدأ المرأة التي تتعرض للضرب باستخدام العنف، بالإضافة إلى العنف الإلكتروني الذي أدى إلى انتحار بعض الفتيات والسيدات نتيجة للضغط الذي تعرضن له".

سن القوانين

ورأت فؤاد "أن سن القوانين أمر مهم حتى يعلم الجميع بخطورة العنف، ففي عام ٢٠٠٨م ظهر قانون ختان الإناث ليعرف المجتمع بأنها جريمة، فالقانون له وظيفة ثقافية ومعنوية وأخلاقية مثله مثل التوعية، فقبل سن قانون ختان الإناث كان الجميع يعتقد أنها عادة، ولكن بمجرد سن القانون أصبحت جريمة، كلمة جريمة أصبحت ثقافة للمجتمع، فكل فعل لا يقال عليه جريمة فهو فعل مباح يمكن فعله، وبالتالي فالقانون هو من يعرف المجتمع ما هو الخط الفاصل للمسموح به

وغير المسموح به من أفعال، فسن القوانين به جزء توعية وثقافة مجتمعية، ولكن القانون يحتاج للتفعيل بصفة مستمرة وليس لسنّه فقط، نحن نحتاج للتوعية مع سن القوانين".

وأضافت "أنه كلما زاد المستوى الثقافي والاجتماعي للأفراد، زادت نسبة الوعي لديهم، وقلت الجرائم ومنها جريمة ختان الإناث والعنف ضد المرأة بشكل عام، ولكن عندما يقل المستوى الثقافي نحتاج إلى زيادة نسبة التوعية لهم من خطر العنف، وبالرغم من القانون، إلا أن البعض ما زال يمارس العنف وجريمة ختان الإناث ولكن بنسب أقل".

د. فيفيان فؤاد: العنف المنزلي أخطر أنواع العنف

- نحتاج للتوعية مع سن القوانين.. ولا بد من تطوير الخطاب الديني

أحمد أبو المجد: الضرب جريمة ومن يقوم بها يستحق العقاب

• وضع سياسات لمنع العنف ضد المرأة في أماكن العمل ضرورة



دور المجلس القومي للمرأة

توضح الكاتبة الصحفية أمينة شفيق "أن العنف يوجد في كل مكان في مصر وفي كل الطبقات، فالمستوى الاجتماعي لا يمنع العنف، فالعنف منتشر وبكثرة، والعنف المنزلي هو أكثر أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة، وهذا حسب الدراسة الذي أجراها المجلس القومي للمرأة". وأضافت "شفيق" "أن للمجتمع المدني دوراً مهماً ورائداً في التنوير ضد قضايا العنف، فهو لا يمنع العنف ولكنه يساعد على توعية المواطنين لتقليل العنف ضد المرأة". وتابعت "أننا نحتاج لقانون لمنع العنف ضد المرأة، المجتمع المدني يلعب دوراً معه، بأنه يقوم بتوعية المجتمع ضد العنف".

بلاغ للشرطة

طالبته "أمينة شفيق" بضرورة قيام الدولة بسن قانون لمنع العنف، ولا بد من تفعيل القانون وليس سَنَه فقط، موضحة "أن للعنف أشكالاً كثيرة، فيمكن أن تتعرض المرأة للتحرش أو الضرب في العمل"، وأكدت "أنه في حال تعرض المرأة للتحرش في العمل، فلا بد من التوجه إلى قسم الشرطة وعمل بلاغ، ويمكن أن يصل للحبس ضد الرجل".

وأكدت "أن تعامل المجتمع مع حادثة ضرب عريس لزوجته بمدينة الإسماعيلية، هو تعامل غريب، لأن هناك بعض المعلومات التي لم نعرف عنها شيئاً وهناك ملابسات أخرى للموضوع لا نعلمها".

أحمد أبو المجد: الضرب جريمة ومن يقوم بها يستحق العقاب

• وضع سياسات لمنع العنف ضد المرأة في أماكن العمل ضرورة

قضية ضرب العروس

وأكدت مستشارة وزارة التضامن الاجتماعي "أنه بالرغم من أن قضية ضرب العريس لزوجته ليلة الزفاف، تُعد حادثة بشعة وجريمة، ولكنها توضح تغير الرأي العام، وبدأت نظرة أن ضرب الرجل لزوجته أمر مستنكر وأمر غير عادي، وإخلال بشروط الرجولة التقليدية وبالرغم من تسامح الزوجة إلا أن هناك حق عام، وذلك لأن الرجل أشاع فوضى ومظاهر عنف في الشارع، ويعتبر هذا حق عام".

وأضافت "فؤاد" أن تنفيذ القانون يحتاج للتوعية ولا بد من تطوير الخطاب الديني الذي يوجه ضد المرأة، وتوعية الأسرة والأمهات تحديداً بتثنية الطفل على احترام أخته وعدم ضربها أو تعنيفها، واستطردت أن التوعية بعدم العنف ضد المرأة تبدأ من المنزل أولاً، فلا بد من تثنية الولد على عدم ضرب أخته ورؤية ذلك في المنزل، فالمشاهدة والفعل أهم من الكلام".

المنزل أولاً

وأوضحت "أنه لا يمكن سن قانون للعنف المنزلي، ولكن كافة القوانين الأخرى التي تم سنّها تتحدث بصورة غير مباشرة عن العنف المنزلي، فقانون ختان الإناث أو الحرمان من الميراث تعتبر من صور العنف المنزلي، وعند سن قوانين لهما نقل العنف المنزلي أو العنف الأسري، ولكن القانون لا يمكنه التدخل في التمييز بين الولد والبنت في المنزل، ولكن يمكن حل ذلك من خلال المدرسة والدراما والبرامج الإعلامية والمؤسسات الدينية وليس بالقانون، فالهدف هو تغيير ثقافة المجتمع وليس تغيير القانون، فتتفيذ القانون وسيلة وليست غاية".

تطور تشريعي

من جانبه، يوضح أحمد أبو المجد، المحامي والباحث القانوني "أن هناك تطوراً تشريعياً فيما يتعلق بقضايا العنف، وذلك بسبب استيعاب الدولة لخطورة العنف ضد النساء وأثره على النواحي الاقتصادية والاجتماعية وقضية التنمية".

وأوضح "أبو المجد" "أنه لا يوجد رصد حقيقي ودوري لتوضيح صور العنف وأشكاله وحجمه، وذلك لأن آخر مسح أجراه الجهاز المركزي للتكلفة الاقتصادية لقضية العنف ضد النساء كان في عام ٢٠١٥م أي منذ أكثر من سبع سنوات.

التمكين ودوره في مناهضة العنف

وأكد "أبو المجد" "أن الاستقلال الاقتصادي والسياسي هام في تمكين النساء وخاصة الفئات المهمشة والأولى بالرعاية، لذلك قدمت الدولة استراتيجية تمكين النساء ٢٠٣٠ والتي تعمل على أربعة محاور رئيسة تتمثل في



رغم الجهود الكبيرة الختان، الزواج المبكر، التحرش.. مشكلات تبحث عن حل

تقرير: رامي عطا صديق

تعاني المرأة المصرية، وربما المرأة بوجه عام في بعض المجتمعات الأخرى، من جملة من المشكلات الاجتماعية التي ينبغي التوقف عندها بمزيد من الاهتمام، والتفكير في الحلول المناسبة.. خلال السطور التالية نعرض بعض تلك المشكلات وبعض الحلول المقترحة..

عادة الختان

تقف قضية ختان الإناث في مقدمة القضايا والمشكلات التي تواجهها المرأة المصرية في وقتنا الحالي؛ فهي ليست جريمة ضد المرأة فحسب، بل هي جريمة ضد الإنسانية كلها، ولم يكن غريباً على دعاة حقوق المرأة، ومن ثم دعاة حقوق الإنسان، أن يولوا اهتماماً ملحوظاً بهذه القضية منذ سنوات بعيدة، ما ساعد على ارتفاع الوعي عند بعض المواطنين بخطأ هذه العادة السلبية وأضرارها المختلفة، وإن لم يساعد هذا الوعي على اختفاء هذه الظاهرة تماماً واقتلاع ممارستها من الجذور. وعادة الختان في حقيقتها عبارة عن تشويه جنسي

مسؤولية مشتركة ومهمة جماعية، الأمر الذي يتطلب العمل بجدية والتحرك بسرعة -وعلى التوازي- في اتجاهين أساسيين هما الثقافة والقانون. أولاً اتجاه الثقافة، من خلال رفع الوعي المجتمعي بخطورة هذه العادة، والتوعية بأضرارها الجسدية والنفسية والاجتماعية، وهنا يبرز دور المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية والفنية، بالإضافة إلى دور منظمات المجتمع المدني، في إطار من الشراكة والتكامل والتشبيك والتسيق؛ ثانياً، اتجاه القانون، من خلال تغليظ العقوبات، وسرعة إصدار الأحكام وتنفيذها بكل حزم وقوة على كل من تسول له نفسه القيام بهذا العمل الإجرامي، سواء من أفراد الأسرة أو من الأطباء أو من محترفي القيام بهذا الفعل غير الإنساني.

ظاهرة الزواج المبكر

المجلس القومي للطفولة والأمومة ينجح في منع زواج طفل وطفلة يبلغان من العمر "١٧" عاماً.. خط نجدة الطفل "١٦٠٠٠" يمنع زواج طفلة.. حملة مجتمعية للقضاء على ظاهرة زواج القاصرات.. هذه الأخبار وغيرها تتكرر بين الحين والآخر على صفحات الجرائد والمجلات والمواقع الصحفية الإلكترونية، وفي غيرها من وسائل الإعلام، التي

للإناث، ساعد على استمرارها العديد من الأسباب والظروف المجتمعية، فهي ترتبط بمجموعة من الأفكار المغلوطة، كما أنها تلتصق ببعض المعلومات المشوهة، ما جعلها عادة متأصلة عند بعض العائلات والأسر؛ فهناك من يعتقد أن الأديان تدعو إلى إعمال تلك العادة من باب الحفاظ على عفة المرأة وصون طهارتها قبل الزواج، وهناك من يظن أنها عادة صحية وطبية سليمة لصالح الأنثى/ المرأة، تحميها من الإثارة الجنسية وتجعلها صالحة للزواج، إلى غير ذلك من أفكار ومعتقدات شعبية سائدة فتدها المدافعون عن المرأة والمناهضون لعادة ختان الإناث، خاصة وأن هذه العادة أشبه بذبح جسدي وقتل معنوي للطفلة الأنثى، حيث تمثل تشويهاً للأعضاء التناسلية للمرأة، وقد حدث أن بنات كثيرات توفين أثناء تلك العملية، تبرز من بينهن الطفلة "بدور" التي توفيت أثناء جريمة ختانها في ١٤ يونيو ٢٠٠٧م على يد طبيبة في محافظة المنيا بصعيد مصر، ومن هنا يوافق اليوم الوطني للقضاء على ختان الإناث يوم ١٤ يونيو من كل عام، تذكراً للطفلة "بدور" وتذكيراً لكل شخص يفكر في ممارسة هذه العادة.

يرى المعنيون بالأمر أن القضاء على عادة ختان الإناث وحماية الطفلة/ الأنثى من التشويه الجنسي هو



والمناسبات الدينية أيضاً! لتهدد أمن وسلامة كل فتاة وسيدة وأسرة مصرية.

وإذا كانت ظاهرة التحرش موجودة في مجتمعا، وفي غيره من مجتمعات، منذ فترة بعيدة، وإن كانت بصورة أقل وطأة وأخف حدة، فإنها تطورت مؤخراً؛ حيث أخذت طابعاً عنيفاً من جانب المتحرشين، فضلاً عما يُسمى بـ"ظاهرة التحرش الجماعي"، كما يصر البعض على أن يجعل من المرأة مجالاً للنقد ومادة للسخرية والاستهزاء، والتحرش أيضاً!

في هذا الإطار فإن الأمر يتطلب عدة خطوات والكثير من الجهد على النحو التالي.. أولاً: تكاتف كافة مؤسسات المجتمع للحد من تلك الظاهرة والتخلص منها، ما يعني الحاجة إلى تعاون المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية والإعلامية والفنية والمدنية والتشريعية والشرطية... من أجل دعم وترسيخ ثقافة احترام المرأة، باعتبارها "إنسان مثل الرجل".

ثانياً: التنسيق بين الشرطة والمبادرات المعنية بحماية المرأة، حتى لا يتحول الأمر إلى مواجهات أهلية تبعث عن تطبيق القانون الوضعي.

ثالثاً: تشديد العقوبات وتغليظها على فعل التحرش الجنسي من خلال قوانين حاسمة وأحكام رادعة، مع تنفيذها بكل قوة وصرامة. رابعاً: مناقشة تلك الظاهرة ودراستها في مناهج حقوق الإنسان بأكاديمية الشرطة ومعهد أمناء الشرطة، حتى يكون العاملون بوزارة الداخلية على وعي بتلك الظاهرة التي تُوَرِّق أسرنا المصرية.

الخاصة بتكوين أسرة ورعاية أطفال، ويكون ذلك من خلال تنظيم الندوات وورش العمل والمؤتمرات، بالشراكة والتنسيق بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

ثانياً: الاستفادة من خطاب رجال الدين المتعلق بهذه القضية، خاصة وأن مؤسسات الأزهر ودار الإفتاء والكنائس المصرية قد أكدت رفضها لتلك الظاهرة.

ثالثاً: الاستفادة من الإعلاميين والفنانين والرياضيين المحبوبين لدى الجمهور، حتى تكون الرسالة أكثر تأثيراً، وهنا يمكن توظيف الأعمال الفنية، مثل الدراما الإذاعية والتلفزيونية والسينمائية.

رابعاً: إعمال وتنفيذ القانون وتغليظ العقوبات على كل من يشارك في جريمة الزواج المبكر.

جريمة التحرش

من بين أكثر الظواهر الاجتماعية السلبية التي عرفها الشارع المصري خلال السنوات القليلة الماضية تأتي ظاهرة التحرش الجنسي، التي باتت تطل علينا من أكثر من مكان، وفي أكثر من مناسبة، في الشارع ومواقع العمل! في الأيام العادية، وفي بعض الأعياد

تبرز تدخل الجهات المعنية لمنع وقوع جريمة الزواج المبكر، وهو أمر يتكرر هنا أو هناك، من حيث إحباط محاولة زواج طفلة، أو منع زواج طفل وطفلة، وإن كانت هناك حالات تفلت من الرقابة وتنجح في تنفيذ جريمتها وإتمام الزواج بمباركة الأسرتين بعيداً عن أعين السلطات والجهات المختصة.

واقع الأمر أن الزواج المبكر ظاهرة قديمة في المجتمع المصري، تكثر في المناطق الريفية والعشوائية، فضلاً عن بعض الأوساط الشعبية، حيث تميل بعض الأسر إلى زواج الفتاة، أو بالأحرى تزويجها، في سن مبكر، دون أن تبلغ السن القانونية، فيما يُعرف بزواج القاصرات، وإن كان في بعض الأحيان يكون الزوج أيضاً طفلاً صغيراً، فالذكر طفل والأنثى طفلة طالما لم يبلغا "١٨" سنة.

والسؤال الآن هو كيف يمكننا حل تلك الظاهرة؟

أولاً: التوعية بخطورة الظاهرة/ المشكلة عبر حوار مجتمعي جاد، والتوعية بأن الزواج الناجح يرتبط بالسن المناسب، والاتفاق والتراضي بين الطرفين، وموافقة الفتاة على الخطوبة ثم موافقتها على الزواج، إضافة إلى النضج النفسي والعاطفي والاجتماعي، والاستقرار الاقتصادي، والقدرة على تحمل الأعباء

• **المواجهة مسئولية مشتركة ومهمة جماعية بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية**

• **على الجميع ترسيخ ثقافة احترام المرأة لأنها "إنسان مثل الرجل"**

د. نسرين عبد العزيز عن صورة المرأة في الدراما المصرية والعربية:

مسلسلات وأفلام غيرت الكثير وأصبحت الداعم الأول للمرأة

حوار: أمنية فوزي



اعتبرت الدراما خلال هذه الفترة سلاحاً قوياً يدافع عن المرأة وقضاياها ومشكلاتها، وهذا ما كان يناقش أيضاً من قبل في الدراما المصرية والعربية، ولكن بنسبة قليلة عما وصلنا إليه حالياً، وذلك عقب قرارات رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي لتمكين المرأة، كونها عضواً فاعلاً في المجتمع المصري والكفة الأخرى من الميزان. كما عرفت قضايا المرأة أنها مادة

دسمة في الدراما العربية والمصرية منذ بداياتها، ولطالما أثارت التطرق لقضايا النساء في العالم العربي الكثير من الانتقادات لجهة إظهارها في ثوب المرأة الضعيفة الخائفة لسلطة الرجل، أو تصويرها في إطار الجرة والإغراء، بالمقارنة مع القلة القليلة من الأعمال التي تتطرق إلى الأدوار الريادية للمرأة في المجتمع.

من هنا جاء الخلاف حول تلك القضية، هل مازالت الأعمال الدرامية تهمش صورة المرأة المصرية، في الوقت الذي باتت تعتلي فيه وتنافس على أكبر المناصب في الوطن العربي؟ أم أصبحت الدراما تدافع عن حقوق المرأة وتحترم طرح القضايا التي تخصها وبالتالي طرح الحلول لها والاعتراف في دراما الدول بمنصبها القيادي؟ وهنا حسمت الجدل الدكتورة نسرين عبد العزيز، أستاذة الإذاعة والتليفزيون، من خلال هذا الحوار الذي أجرته معها مجلة "رسالة النور"، فإلى نص الحوار:

تعرض في فترة الثمانينيات جانباً آخر كونها الضلع الذي لا غنى عنه في العائلة ومساعدة الزوج واستكمال مسيرة الحياة الزوجية والمساواة بينهما، مثلما ناقشه مسلسل "هو وهي" الذي تناول الكثير من القصص بين الرجل والمرأة، وكان فيها حالة تكامل فيما بينهما في مختلف الطبقات الاجتماعية والظروف الحياتية.

هل تعزز الدراما حالياً المعرفة بحقوق المرأة أم تعزز دورها كضحية في مجتمع ذكوري؟

نرى مؤخراً صحوه فكرية من كُتّاب الأعمال الدرامية والمخرجين؛ حيث يوجد إنتاج يحمل مسمى "دراما النوع" والدراما النسوية التي تهتم بقضايا المرأة كونها عضوة ليست بقليلة في المجتمع، وهذا ما طرحه عدد من المسلسلات المصرية التي تعرض وتناقش هذه القضايا ونالت نجاحاً كبيراً، لأن جمهور النساء كان في حالة كبيرة من التعطش إلى هذا النوع من الدراما، الذي حصده عدداً كبيراً من الحالات التي وردت فعلياً في المجتمع من حالات الطلاق، أو الأمراض، أو حالات التبني، أو تعدد الزوجات، أو حالات تتعلق بتأخر سن الزواج، حيث عرضت القضية والحل وكيفية التعامل معها سواء من جانبها أو من جانب الطرف الآخر.

في رأيك هل الصورة التي تبرزها الدراما المصرية والعربية حالياً للمرأة كما هي عليه أم مبالغ؟

بدأت الدراما العربية والمصرية مؤخراً الاهتمام بإبراز المرأة بصورة أكثر واقعية، ويعود هذا إلى وجود اهتمام رئاسي عن دور المرأة وتمكينها سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، بالإضافة إلى كونها بدأت تشغل نسبة كبيرة في مجلس النواب ومجلس الشيوخ وغيرها من المناصب القيادية المختلفة، فالدراما حالياً بدأت المصالحة مع الجمهور النسائي، بحيث تكون أكثر واقعية وتعبّر عن المشكلات التي تواجهها، بالإضافة إلى تقديم المرأة بصورة تحترم فيها جهودها ودورها داخل المجتمع كونها أمّاً، ومُدرّسة، وقاضية، وأستاذة جامعية، وطبيبة، ومحامية، ومحاسبة، وغيرها.

كيف ترى صورة المرأة المقدمة حالياً في الدراما مقارنة بفترات الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين؟

أرى أنها أصبحت أفضل بكثير عما قبل، فكانت الدراما تعتمد على عرض صورة المرأة كسلعة للزواج وتربية الأطفال، وكذلك تقديمها في أدوار مهمشة كثيراً وكأن كيائها من أجل كيان الرجل، وهذه أمور تختلف كثيراً عن الواقع، فلا توجد تلبية عمياء ولا تتقبل أيضاً أخطاءه في حقها دون دفاع أو اتخاذ موقف. كما كانت



في رأيك ما الجانب الأكثر غموضاً فيما يخص المرأة.. هل يجب تسليط ضوء الدراما عليه؟ لا أعتقد أنه توجد جوانب على قدر من الغموض تخص المرأة في الدراما، بل أصبح يوجد موضوعات أكثر جرأة تخص الحياة الزوجية تم مناقشتها في السينما والتلفزيون، بالإضافة إلى تناول الأجزاء الخاصة بالأمراض النفسية التي تؤثر على علاقة المرأة بزوجها أو في حياتها بشكل عام، والتطرق أيضاً لموضوعات الخيانة الزوجية وخلافه.. بالعكس، فهناك تجاوز في بعض الأعمال التي تخص المرأة. هناك بعض الأعمال التي بررت الخيانة الزوجية لها وتترك النهايات مفتوحة، وأخرى تقدم الأم بشكل متفتح يميل إلى الانحلال وتعدد العلاقات، وهذا يهز من قدسية الأم في الواقع، بالإضافة إلى الأعمال التي تناولت بيع الأم لأبنائها إلى أسر أخرى مع عرض التبرير إلى هذا كونها لا تملك مصدراً مالياً للإنفاق عليهم، ربما يتم هذا فعلياً لكنها القلة قليلة ولا أحيد عرضها أو تسليط الضوء عليها لأنها خالية من مشاعر الأم والمرأة بشكل عام.

على سبيل المثال.. ما الأعمال التي أساءت في نقل صورة المرأة.. وعلى النقيض الأعمال الإيجابية؟

نموذج إيجابي عن مسلسل "ليه لأ"، و"إلا أنا"، و"ضمير أبلة حكمت"، و"يوميات ونيس"، و"الشهد والدموع"، و"هي والمستحيل"، وفيلم "مراتي مدير عام"، بالإضافة إلى الأعمال التي تناولت الجانب الوطني ودور المرأة في تشكيل الوعي الوطني والحركة النسائية في أول مشاركة نسائية سياسية لها في المجتمع على سبيل المثال: مثل الأعمال التي تناولت ثورة سنة ١٩١٩، ويليهم أيضاً الأعمال التي تناولت السيرة الذاتية للنساء الأعلام في الفن والسياسة وغيرها.. كقصة حياة "أم كلثوم"، و"هدى شعراوي"، و"صفية زغلول".

وعلى النقيض من الأعمال التي أساءت في نقل صورة المرأة كان على رأسها مسلسل "نسل الأغراب"، و"موسى" التي عُرِضت في السباق الرمضاني، وأيضاً الأعمال الدرامية التي تناقش فكرة تعدد الزوجات من جانب واحد ألا وهو أن تحظى الزوجة بالمكانة الأولى لدى زوجها عن باقي زوجاته مما يدفعها لأن تدخل في صراعات مع الأخريات، أو على العكس التعاون معهن ضده، وهذا ما تم تسليط الضوء عليه في "عائلة الحاج متولي"، و"الزوجة الرابعة".

متى تصبح الدراما سلاحاً ضد المرأة وتزيد العنف تجاهها؟

إذا عملت بشكل مركز على ترسيخ مصطلحات وسلوكيات العنف ضدها وإبراز أفعال العنف من الرجل كأمر طبيعي مُسلم به، دون أن تضع على الجانب الآخر طرق تعاملها مع هذا العنف والحصول على حقوقها. أيضاً ترسيخ مفهوم أن المرأة سلعة يتم التعامل معها لمحددات خاصة مثل "الجمال، الجسد"، دون العمل على إظهار المناسبات التي تلتحق بها في المجتمع. وعلى النحو الآخر يمكن للدراما أن تكون عدو المرأة إذا تم التركيز على صورة إباحة السب والقذف لها في بعض الأعمال، وأيضاً عرض نماذج عن الإرهاب الفكري والذي يعني أن يكون الزوج متحكماً في تكوين الصورة الذهنية لدى المرأة، وهذا ما يجعلها تعيش في مأساة عدم القدرة على اتخاذ القرار، وأيضاً فقد القدرة الإبداعية لديها، وهذا ما تم تقديمه في بعض الأعمال مثل "زوجة رجل محترم"، و"اللي مالوش كبير".

كيف كان للدراما تأثير إيجابي على قضايا المرأة وحقوقها في الواقع؟

ظهر التأثير الإيجابي في السينما من خلال فيلم "أريد حلاً" الذي تم على إثره تغيير قانون الأحوال الشخصية، الذي ناقش وضع حل لكيفية انفصال الزوجة عن العلاقة بزوجها في حالة رفضه طلاقها، ومن بعده ظهر قانون الخلع كحل في مثل هذه الحالات، بالإضافة إلى تناول فكرة اللجوء إلى بيت الطاعة الذي تمت مناقشته في "بريق عينيك". وهناك أعمال أخرى كان هدفها الإصلاح من مصطلحات دارجة في المجتمع والتصالح مع فكرة كبر سن المرأة دون

إطلاق لقب "عانس" عليها، وهذا ما أنارته الدراما مؤخراً لمحو بعض المصطلحات التي لها تأثير سلبي على المرأة.

ما تقييمك لمسلسل "إلا أنا" على وجه التحديد في عرض قضايا المرأة؟ وهل كان هادفاً أم مُبالِغا فيه؟

تناول العمل عدداً كبيراً ومختلفاً من القضايا والمشكلات التي تعيشها المرأة حتى وإن كانت تخص نسبة قليلة، لكنه كان هادفاً جداً في طرح المشكلة ووضع الاقتراحات والحلول دون مبالغة. وأفضل بشكل شخصي نوعية الدراما المتنوعة قصيرة الحلقات حتى لا يفقد تواصل الجمهور معها.

ما هي المصطلحات في المجتمع التي داومت الدراما النسوية على تغييرها حتى الآن؟

أرى أن الدراما النسوية مازالت تحاول على قدر الإمكان تغيير مصطلح "العنوسة" الذي أصبح لقباً يلاحق الفتيات وكأنه وسمه عار توسمت بها الفتاة دون ذنب لها. وفي الحقيقة لا أرى أي تفسير لهذا المصطلح ولا ماذا تعني "العنوسة"، فهذا فكر قديم للغاية مما يدفع النساء غالباً للزواج بشخص غير صالح خوفاً من تلقيها بالعانس. والجدير بالذكر أن مصطلح العنوسة يختلف من مجتمع إلى مجتمع؛ على سبيل المثال يبدأ إطلاقه على الفتاة في القاهرة في سن الـ ٣٠، أما في المجتمع الريفي من سن الـ ١٨، رغم أنها مازالت طفلة.

وعلى أية حال من المهم استمرار الدراما المصرية والعربية في تصحيح النظرة نحو المرأة والعمل على تمكينها.

د. سامية قدرى أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس:

٩٠٪ من حالات التفكك الأسري سببها قلة الدعم النفسي



حوار - كريستينا عادل

رغم أهمية الحياة الزوجية وقديستها، تنتشر ظاهرة التفكك الأسري بكثرة في مجتمعنا، حتى أصبحت تؤدي إلى مشكلات كثيرة بين أفراد الأسرة الواحدة، سواء بين الزوجين أو بينهم وبين الأبناء، الأمر الذي ينتج عنه حياة غير مستقرة لدى جميع أفراد الأسرة. وحتى يتسنى لنا معرفة مفهوم التفكك الأسري والأسباب التي يمكنها أن تحدث هذا الخلل وحول كيفية التغلب على تلك المشكلات لضمان حياة صحيحة هادئة خالية من المشكلات، كان لنا هذا الحوار مع الدكتورة سامية قدرى، أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس.

في البداية، ما هو مفهوم التفكك الأسري؟
التفكك الأسري هو وجود خلل في الأسرة من حيث شكلها أو وظائفها أو محل سكنها... كل هذا يطلق عليه "تفكك أسري"، ويحدث التفكك الأسري عند وجود خلل في الرابطة التقليدية بين الزوج والزوجة والأولاد، ويعتلي تلك الرابطة بعض المشاكل.

وما أنواع التفكك الأسري؟
هناك عدة أشكال للتفكك الأسري، فالانفصال الجسدي بين الزوج والزوجة وهما في نفس المنزل يعد تفككا أسرياً، والطلاق يُعتبر من ضمن أشكال التفكك الأسري، وأيضاً ترك أي فرد من أفراد الأسرة لمنزله سواء كان الأب أو الأم أو أحد الأبناء يعد تفككا أيضاً.

وفي تقديرك، ما تأثير هذه الظاهرة على الأطفال؟
تكلفة التفكك الأسري على الأطفال كبيرة جداً

والأسر التي تكون احتياجاتها الجسدية أكثر من العاطفية، ولكن تختلف الأسباب وأولوياتها حسب كل عصر من العصور؛ فقد يكون السبب هو العامل الاقتصادي والمادي ويخل الزوج ومتطلبات الزوجة المرتفعة والمبالغ فيها. وفي الزمن الحالي تأتي الاحتياجات العاطفية على رأس الاحتياجات، وأكثر من ٩٠٪ من حالات فشل الأسرة تكون بسبب قلة الدعم النفسي والعاطفي، والذي قد يؤثر على العلاقة الزوجية، ذلك لأن الجنس والحب مترابطان ببعضهما البعض، وهما السبب الرئيس لتفكك معظم الزوجات في عصرنا الحالي.

هل الزواج التقليدي يمكن أن يكون سبباً لا توجد قاعدة، هناك زيجات قائمة على حب سنين كثيرة وإبهار واقتناع واختيار ورغبة، ثم تفشل وتحدث مشكلات، والعكس صحيح، فهذا يتوقف على الاستعداد عند كل طرف ومدى قبوله للطرف الآخر واستعداده للحب والتضحية ويكون لديه مفاهيم صحيحة وواضحة وغير مغلوطة عن الأسرة ودور الزوج والزوجة، عندما تترسخ تلك المفاهيم عند الأشخاص تكون حياتهم مستقرة.

من عدة نواح، من الناحية الاجتماعية تصبح عملية التنشئة لا تسير على النحو الصحيح ما قد يؤثر على مستقبلهم، وصورتهم عن الزواج والأسر التي سيكونونها فيما بعد، ومن الناحية النفسية الأطفال لم تنشأ في جو أسري، وبالتالي هذا يؤثر على استقلالهم النفسي، أما من الناحية المادية، فإن هناك مشكلات كبيرة جداً نتيجة للطلاق، ذلك لأن قانون الأحوال الشخصية لم ينصف المرأة بشكل كبير، وبالتالي يقع عبء الإنفاق الكبير على عاتق المرأة، وبالتالي من الممكن أن يؤثر ذلك سلباً على الأطفال ومستواهم الدراسي والنفسي.

هل تؤثر تربية الرجل في أسرة بها تفكك أسري على حياته الزوجية مستقبلاً؟
احتمال كبير، ولكن يمكن أن يحدث العكس، لكن الأغلب هو تأثر حياته الزوجية مستقبلاً، فيمكن أن تكون تجربة حياته السابقة وطلاق أبويه بمثابة صدمة ويحاول أن يقي حياته المستقبلية، ولكن في الأغلب هناك تشوهات بين الأسر وبعضها.

من خلال معرفتك، ما هو السبب الرئيس لتفكك الأسرة في مصر؟
هناك أسباب كثيرة جداً، ولكن أهمها العلاقة الزوجية غير المبنية على الحب والاحترام،



- نجاح العلاقة الزوجية يأتي نتيجة توازن العقل مع المشاعر
- دخول الملل والفتور إلى الحياة الزوجية بداية الخطر

يتم بها طلاق غير متوقع، وذلك لأن العالم الذي نعيش به يلعب على المشاعر والأحاسيس والعواطف، ولكن ثقافتنا لا تدعم المشاعر والعواطف، وبالتالي تحدث فجوة وصدمة بين ما تعلمه الأفراد وما شاهدوه عبر وسائل الإعلام والدراما، وهو ما يؤثر على الأسرة.

عندما يشعر الزوجان بمشكلة، ماذا يفعلان؟ يمكن للأسرة التدخل، ثم رجال الدين والأصدقاء، وعندما تصل الأمور للمحاكم فهناك محكمة الأسرة والتي تسعى إلى الإصلاح، الانفصال المؤقت بين الزوجين وأخذ راحة بين الزوجين وإعادة التفكير يمكن أن يكون وسيلة لإعادة الحياة إلى مجراها مرة أخرى.

ما نصيحتك للمقبلين على الزواج في هذا الإطار؟

يجب عدم التسرع والاستعجال في الزواج، فلدينا حالات زواج مبكر كبيرة جداً، وينتج عنها طلاق مبكر، مد فترة الخطوبة يعد شيئاً مهماً، حتى يتأكد كل طرف من الطرفين من نجاح زواجهما، ولكن قد تحدث بعض الأمور التي تعطل استمرار الزواج.

من خلال متابعتك، أي واقعة تفكك أسري لفتت نظرك كمختصة؟

حوادث الطلاق في الوسط الفني، فهناك زيجات استمرت لسنوات طويلة جداً ولكن حدث انفصال أو طلاق بشكل أو بآخر، وهذا المناخ به متغيرات كبيرة، وهناك حوادث كثيرة

في حالة عدم وجود أطفال، من الذي يتأثر بالتفكك الأسري بصورة كبيرة؟

في مجتمعاتنا، المرأة هي من تتأثر، وذلك لأن مجتمعاتنا مجتمعات ذكورية، الرجل يستطيع الخروج والسهر في أي وقت وأي مكان، كما يمكنه عمل علاقة ثانية، على عكس المرأة، فالمجتمع ينظر للمرأة المطلقة على أنها وصمة.

متى يأخذ الزوجان الحذر ويشعران بأنهما مقبلان على خطر؟

عندما يدخل الملل والفتور في حياتهما الزوجية، وفي حال عدم إنقاذه سريعاً فهذا يؤدي إلى تفكك الأسرة.

وكيف يمكن تفادي توابع هذه المشكلة؟

لا توجد "روشتة" ثابتة لتفادي تلك المشكلة، ولكن اختيار الزوجين لبعضهما البعض من الأهمية الكبرى حتى وإن كان الزواج تقليدياً، لكن لا بد أن يكون الاختيار بالعقل مع المشاعر والعواطف ويكون هناك توازن بينهما، ويعتبر هذا هو حجر الأساس في بناء أي علاقة زوجية مستقرة وناجحة ودائمة.

المرأة الريفية المعاصرة.. وأحلام الجمهورية الجديدة



تحقيق - أحمد

مصطفى علي

تتزايد أهمية قضايا المرأة الريفية كشريك في تحقيق نهضة الوطن، لكن تبقى فاعلية دورها رهينة مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، ومنها آثار المعاناة من التهميش لقرون طويلة، كالموروث والنظرة السلبية داخل الريف وخارجه، وفرص المساواة بالتعليم والثقافة والاقتصاد وغيرها، خصوصاً وأن المرأة الريفية تشكل نحو ٤٩٪ من تعداد سكان الريف، واقتصادياً هن نصف فقراء الريف، إذ تصل البطالة بينهن إلى ١٧,٨٪ وفق إحصائيات المجلس القومي للمرأة، أما حجم الحيازات الزراعية للمرأة فبمتوسط ١٠٪ كما بالغربية، وأحياناً ٤,٥٪ كما بالمنيا.

وكثيرات منهن يعملن بلا مقابل أو بدخل هش، فوفق دراسة سلوى العنتري (٢٠١٦م) أن النساء يشكلن ٨٠٪ من العمالة غير مدفوعة الأجر التي تشكل ٣٤٪ من العمالة بالاقتصاد غير الرسمي، أما بيانات الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" فتشير إلى تعرض ٩١٪ منهن للختان. والصحيح أيضاً، أن هناك تغييراً اجتماعياً؛ إذ أن بعض الأسر الريفية حالياً يرفض عريساً لابنتها ذات الثلاثة عشر عاماً استناداً

لتحريك الوعي، ونفس الأسر لم تكن تفعل ذلك منذ عقد وأكثر، لكن ليست جميع الأسر والقرى كذلك. أيضاً محاولات بعض رجال الريف مستمرة للزواج بقاصرات لكونه ليس عيباً، حتى انخفاض التسرب من التعليم والتحرش والعنف لكنها لم تنته، لنساءل حول التغييرات بأحوال المرأة في الريف، وما الذي تريده المرأة من الجمهورية الجديدة؟

رغم زيادة المشاركة.. نساء الصعيد أقل من مثيلتهن بقرى الدلتا

الباحث حمدي سعيد، المدير العام لثقافة القرية هيئة قصور الثقافة، يقول: "إنه بحكم عمل الإدارة الموجه جغرافياً لقطاع القرية بعموم مصر، لاحظ ولمس عدة مظاهر وظواهر تخص المرأة الريفية، ومنها أن مشاركة النساء في قرى الصعيد أقل من مشاركتهن في قرى الدلتا مع زيادة تلك المشاركات عن ذي قبل، كما في أنشطة تعلم الحرف والتسويق، كما رصد تغييرات ثقافية ومجتمعية أخرى خلال تجواله بعدد كبير من قرى مصر بمختلف المحافظات، ومنها قرى محافظات برنامج حياة كريمة".

نساء الريف يتحدن الظروف

يوضح "حمدي سعيد": "أنه بزيادة فقر القرى وتدني مستوى المعيشة يزداد إقبال النساء على التعلم واكتساب مهارات تمكنهن من توفير دخل لأسرهن والمساهمة في

على الجمعيات النسوية

مساواة نساء الريف بنساء

الحضر أولاً

سد الاحتياجات المطلوبة للأسر والأبناء على وجه التحديد، فهناك إحساس كبير من النساء بالأزمة التي تواجه الشباب في توفير فرص العمل، ومن ثم ضرورة المساهمة في إعالة الأسرة ومشاركة الرجل المسؤولية، والأمثلة عديدة على أرض الواقع كالمشروعات المنقذة، وأيضاً الندوات الخاصة بزيادة الوعي بالتسويق ودراسات الجدوى التي تجد إقبالاً وصدى لدى النساء".

ويضيف: "كما رصدنا أن أغلب المشاركات في ورش تعلم الحرف كانت بهدف السعي للمشاركة في إعالة الأسرة وتحسين مستوى المعيشة، فهناك وعي لدى النساء بأن مرحلة العمل الحكومي انتهت وأن المستقبل للمهن الحرة والقطاع الخاص، وفي الوقت ذاته هناك إحساس لدى النساء بالدعم والرعاية الموجهة من الدولة لهن ويقدرن هذا الدعم ويحسن الاستفادة منه على كل المستويات، مُشيداً أيضاً بدور الجمعيات الأهلية التي تمارس دوراً ملموساً وتبذل جهداً كبيراً في التعاطي مع قضايا المرأة خاصة الاقتصادية لكونها المدخل الأساسي لحل العديد من مشكلات الأسرة، وفي الوقت ذاته يحظى المجتمع الأهلي بثقة النساء وتعاملهن".

المطالبة بفرص عمل تناسية

الدكتورة شيماء عبد الرازق أحمد، رئيس مجلس إدارة جمعية وطن واحد، تقول: "تطمح المرأة الريفية في ظل الجمهورية الجديدة أن تحصل على المزيد من المزايا فيما يخص تحسين مستواها الاقتصادي، من خلال توفير فرص عمل تناسية، والإسراع بتوفير برامج التأمين الصحي الشامل الذي لم يُطبق في معظم المحافظات".

توعية المجتمع الريفي لمساندتها

كما طالبت بضرورة توعية المجتمع الريفي بقضايا المرأة وأهمية تعليمها ومساندتها وتنقيتها ومساعدتها على محاربة الجهل، لأنها أساس البيت المصري وقوامه، بالإضافة إلى ضرورة التمكين العلمي والمعرفي. وأشارت إلى "أهمية المطالبة بحماية البيئة وتوفير خدمات



"لا" .. لتربية العنف ضد المرأة و"نعم" لتوعية المرأة

بيئة ليبيّة نظيفة جيدة صالحة للمعيشة، تُشعرُها بأنها إنسانة لها كياناتها الإنسانية وجزء أساسي من المجتمع كأي امرأة بالمدينة وليست امرأة مهمشة".

المرأة تعيش عصرها الذهبي

وتضيف الدكتورة شيماء عبد الرازق "أنه ورغم المطالبات السابقة فإن المرأة تعيش عصرها الذهبي في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، في الريف والحضر، لتمتعها بامتيازات لم تحصل عليها من قبل، كتمكينها بالوظائف القضائية، وتمثيلها بنسبة الربع في البرلمان المصري، إلى جانب التمكين الاقتصادي عبر إتاحة الفرصة أمامها للحصول على القروض التي تساعدها لتنفيذ مشروعاتها وتحقيق استقلالها الاقتصادي والاكتفاء الذاتي". وتقول: "كما حصلت المرأة الريفية على مزايا متعددة من خلال مبادرة القرن (حياة كريمة)، كتمكين المرأة ثقافيًا بواسطة القوافل الثقافية لوزارة الثقافة التي تجوب قرى ونجوع الريف المصري، وتتضمن برامج المسارح المتنقلة وورش تعليم الحرف والخياطة والصناعات اليدوية، إلى جانب ما لدى المرأة الريفية من فرص برامج محو الأمية التي انتشرت بالريف المصري من خلال الجامعات والتربية والتعليم وجهاز محو الأمية".

مهن هامشية وعادات وتقاليد تكسر ظهورهن

من جانبها تقول الصحفية والإعلامية جاسمين محمد مهني "إن هناك سيلاً من المواجهات والتحديات تواجه المرأة الريفية في مصر، بسبب الجهل والفقر والتعديب في كثير من الأحيان؛ إذ تعاني المرأة الريفية من انخفاض في مستواها الاقتصادي والتعليمي، فهي تعمل في أعمال هامشية لا تحقق الأمان المادي اللازم، والذي يعينها على تحمل الظروف الحالية أو المستقبلية، مما يجعل على كتفها حملاً ثقيلاً خاصة المطلقات منهن، أو الأرامل، واللاتي يواجهن عادات وتقاليد تكسر ظهورهن بجانب الفقر".

فرص الريفية أقل وظروفها أصعب

وتوضح "جاسمين مهني": "أن أغلب الريفيات عاطلات عن

العمل، إذ تقضي الريفية وقتاً أكبر في الحصول على المياه والوقود وتجهيز الطعام مقارنة بالمرأة الحضرية، التي تتميز بعشرات الميزات عن الأولى التي تواجه ظروف وعادات وتقاليد تكاد تكون قاتلة حرفياً، إضافة لضعف البنية التحتية والخدمات غير الموجودة في الريف والتي تحتاج لباع طويل مما يقلل من قدرتها على الالتحاق بعمل أو تعلم حرفة تستطيع من خلالها تحسين معيشتها".

سماسرة للزواج مثل العقارات

قضية مهمة تندرج تحت اسم المرأة في الريف وهي قضية "العنف"، الذي يتم ممارسته بعدة أشكال على نساء الريف، ومنها التربية الخاطئة للعنف والتي توهمهن بأنه حق للرجل ويجب عليها أن تغض برصه عنه وتحمل، وأيضاً الزواج المبكر الذي راح ضحيته عشرات الفتيات، بسبب تقديم مبالغ للأسر، وتصور أنه يحق للأب المتاجرة بابنته، وبالفعل هناك سماسرة للزواج مثل العقارات، تؤدي في النهاية إلى قتل الفتاة مع سبق الإصرار والترصد.

تحسين ظروف العمل والأجور

تشير "جاسمين" كذلك إلى الجهل ودوره في تسهيل ابتزاز السيدات وتحويلهن إلى عاملات في الأراضي الزراعية منذ خروجهن للحياة وحتى خروجهن منها، بقلّة من الجنيهاً التي لا تغني ولا تسمن من جوع، لذا يجب على الجمهورية الجديدة تحسين ظروف العمل والأجور لهن، وليس فقط قيام

مطالب بسرعة تطبيق

التأمين الصحي الشامل

للمحافظات

الجمعيات النسوية بالمطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة بل عليها مساواتهن بغيرهن من السيدات في الحضر، والارتقاء بالمرأة الريفية لبناء مجتمع سوي يضمن حقوقها ويكرس دورها بما يليق بجهداتها الجبار.

توريث الأراضي قضية عالقة

محمد كامل محمد، عضو لجنة المصالحات بالصعيد، يذكر "أن معظم قضايا المرأة بين الريف والمدن بذات الإقليم كالصعيد صارت متشابهة وليست كالماضي، إذ تشابه أسباب التفكك الأسري والعنف، بل وشكلياً سجد تشابه ملابس بنت الريف وبنت المدينة، كما بالسلوكيات، ويمكنك مشاهدة فتاة لديها محل وتديره بقرية صعيدية، وتبقى وجود نظرة مجتمعية تتلاشى تدريجياً، وإن كانت بعض القضايا عالقة كرفض توريثها الأراضي الزراعية بمعظم القرى، ويعمد البعض لتعويضها بمبالغ رمزية لإجبارها على الموافقة بدافع التخوف من مواجهة العادات". ويضيف: "أن المرأة الريفية ليست الضحية فحسب، بل صانعة ضحايا، ومسؤولة عن إنجاب ثقافة العنف، إذ تكون خلف حوادث الثأر والعنف وأحياناً خلف السلام، لذا فمن الضروري توعية المرأة نفسها".

اتفاق وجهات النظر

نلاحظ اتفاق وجهات النظر تجاه وجود تحديات تواجه المرأة الريفية، وإن اختلفت حول حداثتها، إذ ورغم مساهمة مبادرة "حياة كريمة" في ارتفاع الأسر المستفيدة من برنامج "تكافل وكرامة" إلى ١٤.٣ مليون فرد بتكلفة ١٩ مليار جنيه عام ٢٠٢١م، لتمثل السيدات ٧٨٪ من إجمالي المستفيدين، منهم ١٨٪ من السيدات المعيلات بتكلفة ٣.٤ مليار جنيه سنوياً، إلا أن مبالغ الإعانات لا تكفي لتحريرهن وأسرن من توريث الفقر واستمراره. وتبقى من المشروعات التنموية لحياة كريمة توفير ٢٠ ألف فرصة عبر وزارة التنمية المحلية بإقراض ٢٠٠ مليون، بواقع ١٠ آلاف جنيه للمستفيد، بهدف توليد فرص عمل كخطوط إنتاج وتصنيع الإنترنت، ومراكز لتجميع وتصنيع الألبان، ومشغل لتعليم الفتيات حرف النول والخياطة، ومشغل يدوية لتصنيع السجاد والكليم اليدوي، ومراكز لتصنيع منتجات النخل، وورش لتعليم صناعات الأخشاب، ومشروعات تنمية تم اختيارها بناءً على هوية القرى وثقافة أهلها المهنية ومهاراتهم الحرفية، فمثلاً بقرى الصيد إنشاء ورش لتعليم وتصنيع مراكب الصيد، وهكذا وفقاً لطبيعة المكان وثقافة الأشخاص.

قصة كفاح

أم منة.. سيدة تباع الصحف على دراجة لتعول أسرتها

كتب- فريد إدوار



يعرفها مشترو الصحف في مدينة دمنهور، بمحافظة البحيرة، جيداً، فهي تخرج كل صباح لتأخذ بضاعتها ثم تذهب لزبائنها، وتبيع بالشارع إذا صادفها مشتر، رحلة يومية اعتادت عليها أم منة، منذ توفي زوجها، لتتولى رعاية بناتها.

تقوم "فاتن أحمد" بهذه المهمة منذ أربع سنوات كاملة، قبل أن يمرض أبو بناتها مرضه الأخير الذي لازمه الفراش، فأبت السيدة أن تمد يدها، وقررت أن تكسب قوت بناتها حلالاً.

قادها ذهنها إلى أن تستخدم عَجَلَةً لديها في توزيع الجرائد والمجلات مع بعض اللوازم الخفيفة في منطقتها بمحافظة البحيرة.

تبدأ "فاتن" يومها في الخامسة صباحاً، توقظ أولادها وتطعمهم وتجهزهم للذهاب إلى مدارسهم، ثم تبدأ يومها الشاق، بشراء مجموعة من الجرائد بسعر الجملة، وتضعهم في صندوق بعَجَلَتِها صنعتها لهذا الغرض تحديداً.

فخرها بناتها لا يقل عن فخرهم بها، فهي تأكل وتصرف على أسرتها من عرق جبينها، واصفة ما يجود به يومها على العَجَلَة بـ"القرش الحلال"، وتتمنى أن تحيا بناتها معيشة أفضل، وأن يأخذن حظاً أفضل من حظها، في إصرار تام على تعليمهن. السيدة التي لم تحظَ بتعليم متواضع، تتمنى ألا يأتي وقت وتعتذر لأي من بناتها عن عدم استكمال مسيرة التعليم، فهو أولوية قصوى لديها ولدى بناتها أيضاً، فأكبرهن تتمنى أن تصبح مهندسة، وهو الحلم الذي يراود الأم أيضاً لمستقبل بنتها.

"نوسة" هو الاسم الذي أطلقتته "أم منة" على

• أي عمل أفضل من "مفيش" والعمل ليس "عيباً"

في مجال المعمار "شيلة" للأسمت والرمل، رغم صعوبة هذا العمل، كما امتهنت لفترة العمل في مجال الأخشاب كنجارة، لكنها ركنت إلى "الجرائد" كعمل يوفر لها دخلاً بسيطاً، ويعطيها وقتاً لرعاية أبنائها.

أبناؤها هم ثمرة كفاحها، "منة" هي أكبرهم، تدرس في الصف الثالث الإعدادي، وتتمنى الهندسة، أما "بسملة" فترتبت أن تصبح "طبيبة" وهي ابنة الصف الرابع الابتدائي، وأصغرهم "محمد" في الصف الثالث الابتدائي، والتي تتمنى "فاتن" أن يعوضها عن تعب أيامها وشقائها حينما يكبر.

تحت أم منة السيدات على العمل، داعية كل سيدة في مصر إلى بذل المجهود في "لقمة حلال"، فأى عمل أفضل من "مفيش" وليس "عيباً"، أما العيب في نظر هذه السيدة المكافحة أن يمد الإنسان يده وهو يستطيع العمل.

عَجَلَتِها التي تصفها بأنها "يدها ورجلها"، لا تخرج بدونها أبداً، سواء للعمل، أو لشراء مستلزمات لبيتها الصغير.

تتعرض "الست فاتن" إلى بعض المضايقات نتيجة وجودها بالشارع، ولكن ثققتها في نفسها تجعلها تتجاهل هذه الأفعال، لكنها تعرف كيف تدافع عن نفسها إذا لزم الأمر.

لم يكن "شغل الجرائد" هو تجربة أم منة الأولى، فقد سبق هذه التجربة العمل موزعة لمواد العلف والكمون"، كما خاضت العمل

السيدة فاتن: أتمنى تعليم

بناتي.. ونفسي الكبيرة تبقى

مهندسة

«الهيتروتوبيا»



الدينية فحسب، وإنما من خلال بقائها وإعادة استخدامها لذلك، يساعدنا الفهم التأويلي لهذه المناسبات على فهم الرابطة العاطفية بين الناس والمكان وقراءته كنص مفتوح على كل أشكال التأويل.

عادة ما كان ينظر إلى الموالد والاحتفالات الشعبية الأخرى باعتبارها مجتمعات مؤقتة Committacs، بتعبير «تيرنر» Turner، يرتبط وجودها بمكان وزمان خاص ووجود جماعة من البشر يتوحدون إما من خلال المصالح والأنشطة المشتركة لفترة من الزمن، وينتهي وجود هذه المجتمعات بانتهاء هذه المصلحة. إلا أن ثمة دراسات نظرت إليها باعتبارها فضاءات «يوتوبية» ومثالية أو باعتبارها فضاءات مغايرة Heterotopias، وفقاً للمفهوم الفوكوي، حيث تتجسد في هذه الأماكن الموضوعات الحقيقية لمجتمع بعينه، من خلال وجود مبادئ ستة:

١. إن كل المجتمعات والثقافات بها أماكن أخرى أو مغايرة حتى وإن اختلفت أشكالها ووظائفها، وينطبق هذا على الموالد والاحتفالات الشعبية التي توجد في كافة الثقافات، وإن كان بعضها يرتبط بمناسبات دينية ويحمل دلالات ثقافية خاصة، وأخرى فنية أو تلك المرتبطة بأعياد شعبية... إلخ

٢. تتغير وظائف هذه الفضاءات عبر الزمان وإن ظلت بعض الوظائف في الاستمرار، كربط الأفراد بالمكان والثقافة والمجتمع، وتعزيز الروح الاجتماعية، والخروج من روتينية الحياة اليومية، فالضحك، والفكاهة، والرقص الجماعي، وغيرها من الممارسات الطقوسية تمكن المشاركين من اختبار أهمية هذا المكان.

يُعد مفهوم الفضاءات الأخرى أو «المغايرة» Heterotopias، أحد المفاهيم المهمة التي صكها الفيلسوف الفرنسي «ميشيل فوكو» للإشارة إلى أماكن موجودة في الواقع ولكن لها سمات خاصة ترتبط بتأدية وظائف خاصة، كما يشير المفهوم إلى أماكن منقولة من الواقع إلى أماكن أخرى تتخذ نفس السمات، إلا أن أهم ما يميز هذه الأماكن هو التحرر من قيم المجتمع وعاداته السائدة. ويؤكد فوكو أن التغاير يعمل معاً لاحتواء الانحراف وتقديم وهم السلطة - كما يحدث في بيوت الدعارة على سبيل المثال - كما أن المكان المغاير هو مكان واحد ولكن يجمع عدة أماكن في آن واحد مثل المتاحف والمكتبات.

فضاء المولد كهيتروتوبيا

حظيت الموالد والاحتفالات الشعبية في العديد من المجتمعات باهتمام الباحثين من مختلف التخصصات: الأنثروبولوجيا، والأنثروبولوجيا الحضرية، وعلم الاجتماع، والجغرافية الحضرية، وفي الآونة الأخيرة النظرية السياسية وتاريخ الفن. والمتأمل للتراث البحثي حول ظاهرة الاحتفالات عامة، والموالد على وجه التحديد يجده يقتصر على مجرد الوصف لهذه الاحتفالات والتركيز على وظائفها الاجتماعية، إلا أن ثمة فئة من الدراسات الحديثة نظرت إليها كفضاءات مغايرة أو مختلفة في ظل عالم يموج بالتحولات السريعة مع بقاء هذه الاحتفالات على طابعها التقليدي إلى جانب استيعابها للتغيرات بشكل ملفت للنظر، خاصة وأن هذه المناسبات تحمل كل ما يحمله المجتمع من أنشطة ومعان ودلالات اجتماعية وثقافية، الأمر الذي يجعلها «أماكن مقدسة» Scared، لا تأتي قدسيته من رمزيته

العوادات والتقاليد وتكشف عن صور جديدة للتضامن الاجتماعي رغم وجود صور من الممارسات اللاأخلاقية التي تُمارس داخلها، إلا أنها تعد أماكن «أمنة» وكيانات اجتماعية مترابطة، يمكن من خلالها تجاوز الهياكل الاجتماعية للحياة اليومية ومواجهة التحديات الاجتماعية من خلال الرقص والطقوس التي تمارس داخلها، ولعل حلقات الذكر، والممارسات الطقوسية التي تمارس داخل الموالد المصرية أكبر دليل على ذلك.

وحول الموالد كفضاء مغاير يعيد ترتيب المكان الحقيقي ويحوّله إلى «نظام اجتماعي بديل» في زمان ومكان محددين، ويعمل من خلال طرق مختلفة وعديدة يتداخل فيها الديني مع المجالات الأخرى لإعادة ترتيب المشهد الحضري، تأتي دراسة آنا مادوف - السابق الإشارة إليها - لمولد الحسين بوسط القاهرة الذي يُعد من أكبر موالد القاهرة، لا من حيث المساحة المُقام عليها المولد، ولا عدد المشاركين فيه - والذي تشير بعض التقديرات إلى أنهم حوالي مليون زائر سنوياً، وهو رقم له دلالة وتأثيره على المشهد الحضري لمدينة القاهرة - ولا لتوهم ولا لكونه مكاناً حقيقياً يتشكل بعملية إقليمية جماعية لخيال مضمع بالحوية فحسب، بل لأنه لشخصية بارزة من آل البيت النبوي، الأمر الذي يجعله احتفالاً متأسلاً في عقول رواده وممارساتهم. ومن خلال خصائص الحي الذي يُقام فيه المولد المكانية والثقافية تقرأ مادوف مولد الحسين من خلال تفاعل الخصائص المكانية - والثقافية للحي الذي يُقام فيه المولد - الحي الذي على اسم صاحب المولد - وهي الخصائص التي تقوم بإعادة تكوين المكان وتشكيله من خلال ممارسات أسلوبية حقيقية، تستند إلى حركات إيقاعية، وتحمل مضموناً وترتيباً،

المحيطة: المطاعم، المدارس، النوادي، والمحلات التجارية وذلك لتعزيز التفاعل الاجتماعي بين المشاركين في المهرجان.

إلى جانب النظر إلى الموالد الشعبية في ضوء مبادئ «الهيتروتوبيا» تلك التي أشار إليها فوكو، ثمة دراسات أخرى انطلقت من دراسته هذه المناسبات في ضوء مفهوم بييربورديو عن «الهابيتوس»، ورأس المال الاجتماعي والثقافي»، إلى جانب أنها «هيتروتوبيا»، فخاصية الدخول الكامل إلى المكان يحتاج إلى رأس مال رمزي وتضامن للربط بين الأفراد والمكان، والثقافة. ففي دراستها حول «ارتباط المكان المغاير برأس المال الاجتماعي والثقافي»، أوضحت ليندا وزميلتها تلك العلاقة من خلال دراسة اثنين من المهرجانات الشعبية الموسيقية، مهرجان «سيد موث» sidmouth في جنوب إنجلترا، ومهرجان «الفيلك» feakle للموسيقى التقليدية غرب أيرلندا، والتي اعتبرتهم «أماكن مغايرة» لربط الإحساس بالمكان، والمجتمع، والثقافة من خلال استخدام رموز ثقافية تمكن المشاركين من اختيار أهمية المكان، الأمر الذي يجعل هذا المكان «مقدساً» لا من خلال ارتباطه بممارسات وطقوس دينية، ولكن من خلال إعادة استخدامه. على نحو ما ذهبت آنا مادوف في دراستها السابق الإشارة إليها.

وتشير كافة الدراسات التي تناولت علاقة المكان برأس المال الثقافي والاجتماعي إلى مساحة المثالية من خلال الزمان والمكان التي تنتجها هذه الأماكن، وكيف أنها تخلق طرقاً جديدة، وإن كانت مؤقتة، حيث تعطل العلاقات المعتادة وتشجع الناس للتعبير عن «النسامح»، والسلام، والصداقة وغيرها من صور رأس المال الاجتماعي، فهي كما أشار «تيرنر» turner تعيد التصنيف وتعزز

٣. تجمع الأماكن المغايرة أماكن، وفئات وأشياء غير متوافقة داخل مكان واحد حقيقي والمثال على ذلك، مهرجان المولد النبوي الذي أقيم لأول مرة في فلسطين في القرن الثالث عشر والذي ضم العديد من صنوف البشر بما فيهم الغريباء عن المكان. وينطبق هذا أيضاً على كافة الموالد والاحتفالات الشعبية، ويمكن الإشارة إلى موالد الأولياء والقديسين في مصر، خاصة الموالد الكبرى التي تقام في القاهرة العاصمة أو في بعض المدن الأخرى، التي تضم القاطنين بالمنطقة التي يقام بها الموالد والقادمين من أنحاء البلاد، مما يضيف الحيوية على أرجاء المكان ويعيد ترتيب المشهد الحضري للمنطقة لكي يستوعب كل هؤلاء في لحمة تذوب فيها الهويات الثقافية، وليس أدل على ذلك إلا حلقات الذكر في مصر التي تمارس من قبل أتباع الطرق الصوفية، الذين تجدهم جميعاً رغم اختلاف انتماءاتهم وأطيافهم يرتبطون معاً في حلقة واحدة، وتحركات واحدة وبكلمات واحدة وكفي كلمة «مدد» التي تقوي أواصر الالتحام بين المريدين وتشجع الناس للانضمام في هذه الجماعات.

٤. تكسر هذه الأماكن المقاييس التقليدية للزمن، رغم ارتباطها بزمان له قداسته، إلا أن ثمة إقرار بوجود استمرارية زمانية خلال فترة الاحتفال. وتصف آنا مادوف في دراستها عن «موالد القاهرة، مدينة يعاد ترتيبها» إلى ذلك: «فقد تواصل الليل والنهار معاً، وبهجة الحياة وضجيجها مع فيض الحياة المتدفق. وتتطبع في الليلة الأخيرة من احتفال العام الحالي. على الرغم من اختلاف الليالي والأيام، وتناقضهما الإيقاعي فإنه تم استغلالهما وجعلهما مفعمان بالحيوية، ويختلط ما هو ديني بما هو دنيوي».

٥. ويتطلب الدخول إلى هذه الأماكن المغايرة أفعالاً وأدوات وطقوساً معينة، فالمولد - على سبيل المثال - لم يأت فجأة ولكنه متأصل في عقول وممارسات لا سكان المنطقة فحسب، بل والأتباع من مختلف أنحاء البلاد، حسب تدفق المعرفة والممارسات والمشاركات لكل هؤلاء.

٦. يدخل هذا الفضاء في علاقة مع كافة الأماكن والمواقع المحيطة، ففي الموالد والاحتفالات الشعبية الأخرى يتحول المكان العام إلى مكان واحد، ويعاد ترتيب المشهد المكاني الطبيعي من خلال ضم كل الأماكن



وتؤلف عناصر زخرفية خالقة مضموناً وجوهراً خاصاً تصفه مادوف هكذا:

«أصبحت هذه البقعة من المدينة عندما تاهبت لاحتفالات المولد وأخذت زينتها، أقل وضوحاً لحدود مبانيها الأفقية ومظهر سطحها الرأسي. وتم إلغاء الأبعاد الفاصلة بينها وبين جيرانها مؤقتاً، ونتج عن ذلك امتداد بصري يشبه قطار الملاهي الأفغانية، مشهد من السرعة والأضواء. كما تم إقرار استمرارية زمنية أيضاً: فقد تواصل الليل والنهار معاً، وبهجة الحياة وضجيجها مع فيض الحياة المتدفق. وتتطبع الموالد في الأذهان كاحتفالات ليلية يتم إعلان تاريخها في الليلة الأخيرة من احتفال العام الحالي. وعلى الرغم من اختلاف الليالي والأيام، وتتاقضهما الإيقاعي، فإنه تم استغلالهما وجعلهما مفعمين بالحيوية عن طريق طائفة

إلى التركيز. وتشكل الموالد إقليماً خاصاً بها. ولديها مركز وتحدد أماكن العرض، التي تتميز جميعها بالإضاءة الجيدة، والضجيج، والنظام، بالإضافة إلى الممرات الجانبية، والأركان، والزوايا المنعزلة، والدروب المغلقة، والمناطق المضئية والخافتة الإضاءة. وكلما ابتعدت عن منطقة المولد وتحولت إلى مناطق المدينة المعتادة، تجد حوافها غارقة في الغموض، وفي الأماكن الرثة حيث تمتد إليها هالات الأصوات والأضواء المنبعثة والممتدة».

وعلى الرغم من أن كل مولد فيه احتفال لا نظير له، إلا أن الموالد جميعها تحمل بعض الخصائص المشتركة فكل منهم يتم فرضه في أماكن متواجدة بالفعل، وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه باستيعاب المكان، فإنها تقوم بطمسه جزئياً. وهي تقدم مجموعة من



الخصائص المهيمنة التي تقوم بخلق جو من التفرد والابتدال في آن واحد، وبمشهد حضري أصيل كما هو مألوف. وبهذا المعنى فإن السكان المحليين أو الوافدين من الأقاليم عندما يتوجهون إلى الموالد، فإنهم يقرون أنهم مُقبلون على رحلة مثالية وإلى مكان يصيهم بالارتباك ويُشعرهم بالاطمئنان في آن واحد، ويمكن التنبؤ به زمانياً ومكانياً مع احتمالات بالانقطاع والمفاجأة الكاملة فيه. علاوة على هذا، تمثل الموالد فضاء للاختلاط الاجتماعي بين الرجال والنساء في المكان العام خاصة الليلة الأخيرة للمولد وفي فترات المساء.

وتصف مادوف حي الحسين أثناء فعاليات المولد وصفاً يوضح امتزاج المكان بالزمان، كما يعكس الحس الأنثروبولوجي ممتزجاً بالوصف المكاني لباحثين ينتمون

من الأنصار، فأصبح كلٌّ من الليل والنهار يُعْجَن بالحيوة. وإذا تطلّعنا إليه من هذه الزاوية، فإن المولد يمكن أن يبدو لنا احتفالاً خليطاً لا يمكن أن تقوم فيه بالتمييز من الناحية الكلية بين ما هو ديني وما هو دنيوي. وتشيع روح البهجة عن طريق الحماية كما هي بالفرحة، والتوقير الممزوج بالمزح. ولا يبدو لنا المولد، بهذا المعنى، كتجمع مضطرب. ويوافق التوزيع المكاني للعناصر التي يتألف منها المولد، وبوصفها دلالة لاقت أنها بما هو في عداد المقدس وبما هو مدنس، مع منطق مكاني وحضري متماسك بديل للمولد. وهذه يمكن تحديدها بالتفصيل ويمكن استيعابها بواسطة كل المشتركين. وعلى نفس المنوال، فإن الموالد تتألف من مجموعة من المشاعر المتناقضة، ومن أماكن مفتوحة ومغلقة، ومن مناطق تعج بالضجيج وأخرى للتأمل، ومن مناطق للتوسع والامتداد، إلى أخرى تميل

إلى تخصص دقيق وهو الجغرافية الحضرية، كما يعكس في ذات الوقت أهمية دراسة المكان من خلال تخصصات عديدة: الأمر الذي يجعلنا ندرك أهمية الدراسات البينية وأهمية الدراسات المكانية. بداية يبدو فضاء في الحي أثناء إقامة المولد كأنه مغمم بالمفاجآت، والتأويلات، والتنظيم المتعدد الجزئيات على أساس إقليمي، وهي تتشكل كأركان صغيرة لا نهاية لها. وعلى الرغم من أن الحي ينوء بالزحام، إلا أن الأمور مرتبة والبشر مستقرون، وتشمل الأشكال الإرشادية الأخرى اللافئات الممتدة على واجهات المباني السكنية والمقار الدينية حيث يقطن أفراد الجماعات الصوفية، أو تتدلى من النوافذ والشرفات أو معلقة عبر الشوارع وخلف مكبرات الصوت، وتؤدي هذه اللافئات وضعها كعلامات مرتبة فيما تؤدي مكبرات الصوت وظيفتها كأداة سمعية. ويتم استغلال كل المسطحات والمساحات استعمالاً فائقاً بفضل العديد من الحيل العملية التي تقتضيها الضرورة، ولكن أيضاً طبقاً للابتكارات وملكات الخيال الجامحة حيث يتم الاستيلاء على الأماكن الحضرية العامة بكافة أبعادها، وأحجامها وهياكلها. ويتم اقتراح تخصيص هذه الأماكن العامة من موارد المدينة. ويمكن تقدير العديد من أنماط العديد من الأشياء الحضرية الصغيرة (مثل قواعد النوافذ، والأركان البعيدة، وأرصعة المشاة، والممشى وغيرها) وتخصيصها لتصبح أكثر دلالة وتدعيماً لمناسبة الاحتفال بالمولد. هذا، ولا تتوقف الحياة الحضرية في القاهرة أثناء أيام المولد. ويأتي الناس ويذهبون، ويقضون مصالحهم الخاصة، ويعملون ويعبرون من خلال وأمام الاحتفال بالمولد. وهذا الحيز ليس ثابتاً، ولكنه يمثل حضوراً بقطاً، يوحي به أو يُستشَف من الزينة والمشهد، والمواقف المسجلة بعناية فائقة في تاريخ الاحتفال. ويتراوح المكان العام بين ما هو يومي معتاد وما هو احتفالي، حيث الجميع منهمكون في خلق عالم مدينتهم.

وبهذا، تُعد الموالد هيتروتوبيا تجمع ما بين خصائص الهيتروتوبيا إلى جانب بعض الخصائص التي تجعل منها «هابيتوس» خاصاً يسهم في تدوير الهويات وبناء رأس مال اجتماعي بين روادها.

المجتمع الأبوي



ولا يعني هذا أن كل نظام للسلطة هو نظام أبوي، فالأبوية هي أحد أشكال النظم الاجتماعية له سماته التي تجعله مختلفاً عن أنظمة أخرى. ويمكن أن نحدد سمتين أساسيتين بينها ترابط عضوي. فمن المنظور السياسي، تنتقص الأنظمة الأبوية، بدرجات مختلفة، من مبدأ المواطنة حيث يجري التعامل مع البشر بوصفهم «رعية» وغالباً ما يتم الاعتماد على الهياكل التقليدية القبلية والعائلية والطاقفية في تسيير النظام الاجتماعي والسياسي. ومن منظور النوع الاجتماعي، فإن الأبوية أسلوب تنظيم يعتمد على أطر وآليات يتحدد بموجبها أدوار ومواقع النساء والرجال بما يحفظ سيطرة الرجال.

وكما هو معروف، فإن معظم أنظمة الحكم في المجتمعات العربية تعتمد في إدارة المجتمعات على علاقات تقليدية، رغم وجود مؤسسات حديثة. فنجد أن التنظيمات القبلية والعصبية العائلية، والطوائف الدينية مكونات أساسية مؤثرة في المجال السياسي. وقد يتجلى ذلك واضحاً في أوقات الانتخابات، ولكن تأثيرات هذا الواقع تنعكس في معظم الترتيبات والقرارات السياسية والاجتماعية. ولأن هذه الأنظمة من المفترض أنها حديثة تعتمد على القانون والمؤسسات، فإنها تعاني

يجري تداول مفهوم الأبوية Patriarchy بشكل واسع، وخاصةً من قبل الجماعات المناصرة لحقوق النساء. ويجري التعبير عن هذا المفهوم بأكثر من طريقة؛ فتارة نقول المجتمع الأبوي وتارة نقول السلطة الأبوية. وفي كل الأحوال فإن الأبوية هي تعبير عن علاقات سلطة على المستويين السياسي والاجتماعي، وتحتل العلاقة بين الرجال والنساء موقعاً محورياً في الأنظمة الأبوية. ومن منظور علاقات السلطة فإن الأبوية تعني: «... نظام سلطة الأب. وقد استعمله أغلب مفكري الحركة النسوية للإشارة إلى أسلوب تنظيم المجتمعات من خلال هيمنة الذكور على النساء وقهرهم لهن. وعلى ذلك يشير نظام سلطة الأب إلى الطريقة المتبعة في التوزيع غير العادل لمصادر الثروة المادية والرمزية (بما فيها الدخل المادي، والثروة، والقوة السياسية) بين الرجال والنساء، وذلك من خلال النظم الاجتماعية المختلفة كالأُسرة، والحياة الجنسية، والدولة، والاقتصاد، والثقافة، واللغة» أندرو إدجار وبيتر سيدجويك (٢٠٠٩). ومن ثم ينبغي التمييز الأبوية كنظام سياسي اجتماعي وبين الأبوة Fatherhood والتي تعبر عن علاقة أسرية، تماماً مثل الفرق بين النظام الأمومي Matriarchy والأمومة Motherhood.

الضبط، وإلا فإنها تجازف بفقدان احترام الجماعة لها. وليس غريباً بالطبع، أن تعمل الأنظمة الأبوية بشكل رسمي أو غير رسمي على إضفاء مشروعية على العديد من الخطابات التقليدية والدينية المتعلقة بالعفة والشرف، وأن تعادي خطاب الحريات والحقوق. والمسألة لا تتعلق بالقيم ولكنها، في حقيقة الأمر تتعلق بنظام السلطة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى نوعين من الالتباس بخصوص طبيعة الأنظمة الأبوية في الوقت الراهن. يتعلق الأول بالتصور الذي يرى أن النظم الأبوية في صالح كل الرجال، وهذا خطأ شائع. فلا شك أن النظم الأبوية تميز ضد النساء، ولكنها من الناحية السياسية والاجتماعية مفيدة فقط لمن يملكون مقاليد الحكم ويتمتعون بسلطات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وهم قلة من الرجال في الغالب وليس كل الرجال. وربما كذلك تكون وضعية امرأة في موقع سلطة في أفضل من وضعية كثير من الرجال ممن لا يملكون أية سلطة أو موقع اجتماعي. وهنا ينبغي إظهار الفرق بين مفهومين يجري استخدامهما، في الغالب، بنفس المعنى وهما الأبوية والذكورية. فإذا كانت الأبوية في معناها المجرد تعني علاقات سلطة بالمعنيين الاجتماعي والسياسي، فإن الذكورية تحيلنا مباشرة إلى العلاقات بين الجنسين في أشكالها الأقل تجريداً، وبمعنى آخر فهي شكل العلاقة بين الجنسين في ظل المجتمع الأبوي، فهي تعبر أكثر عن سلوكيات وتصرفات تقوم على السيطرة والإخضاع والتخيز الجنسي.

أما الالتباس الثاني فينبغي من تصور أنصار الأبوية بأنها نظام طبيعي ومستقر، وفي الحقيقة أن الأمر عكس ذلك تماماً. إن التحولات الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات بفعل التعليم والتواصل والتغيرات التي تحدث على المستويات العائلية والقبلية والطائفية تنخر في أسس النظام الأبوي وتصعد أركانه التقليدية. ولكن مع الأسف فإن تصدع الأنظمة الأبوية ليس كافياً في حد ذاته ما لم يرتبط بعمليات منهجية ومنظمة لتأسيس دولة مؤسسات قائمة على المواطنة والحقوق. ولذا نلاحظ أن المستفيدين من السلطة الأبوية سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الشخصي يقاومون بشراسة وعنفاً أية مطالب نحو إعمال مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان، وتحرير البشر من الجهل والفقر باعتبارهما التهديد الأساسي للوعي بالحقوق والمواطنة.

إن كل الجهود التي تسعى إلى إقرار المواطنة ومكافحة عدم التمييز وبناء دولة القانون والمؤسسات هي السبيل إلى تفكيك بنية السلطة الأبوية، ولكن الأكيد أنه مسار صعب لأن المقاومة عنيفة والمصالح متداخلة. ومع ذلك فإن الأمل يظل موجوداً؛ لأن النظم الأبوية، رغم كل الصعوبات والتحديات، تخوض معاركها الأخيرة بأسلحة عفا عليها الزمن.



من تناقض خطير، أي ذلك التناقض بين متطلبات المواطنة والمساواة أمام القانون، والتي تعني التعامل مع كل فرد في المجتمع كمواطن مستقل، وبين واقع إدارة الحكم والمجتمع استناداً إلى تكوينات جماعية تقليدية أو حديثة. وعندما نتحدث عن المواطنة من المنظور السياسي، فإننا في حقيقة الأمر نتحدث عن هوية الفرد في الدولة الحديثة. فالمواطنة هي الهوية الأولى للفرد في الدولة المعاصرة بغض النظر عن جنسه أو دينه أو عرقه أو لونه أو لغته... إلخ، وأي انتقاص من مواطنة الفرد بسبب أي صفة من هذه الصفات يُعد تمييزاً. والتمييز هنا يستهدف في الغالب الفئات الأضعف في المجتمعات كالنساء والأقليات والمجموعات الأقل حظاً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية. ويعني ذلك تقويض الأسس التي تضيف شرعية على الدولة الحديثة بداية من العقد الاجتماعي والديمقراطية وحتى أفكار حقوق الإنسان. ولذلك فإن المشكلة الرئيسية للنظم الأبوية أنها من حيث طبيعتها وتكوينها تقوم على التمييز. ولأنها تستبعد المواطنة، فإنها بالضرورة تستبعد القانون، أو توظف القانون لخدمة العلاقات القائمة.

وانطلاقاً من فكرة التمييز، ننتقل إلى السمة الأخرى للسلطة الأبوية، أي تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو العلاقة بين الرجال والنساء. ففي ظل علاقات قوى معينة تكون فيها العلاقات والتكوينات التقليدية جزءاً أساسياً من تكوين السلطة، فمن الطبيعي أن تكون النساء في مواقع أدنى من الرجال في التنظيم الاجتماعي والسياسي. ولا شك أن تأثيرات الأنظمة الأبوية تختلف من مجتمع لآخر، وبين الريف والحضر، وبين المتعلمين وغير المتعلمين، ولكن هناك مظاهر متعددة للتمييز ضد النساء، بالمعنيين الاجتماعي والقانوني.

وتعد قوانين الأحوال الشخصية الموجودة في معظم الأنظمة القانونية في البلدان العربية أهم الأمثلة على الطابع المؤسسي والقانوني للتمييز. فمعظم هذه القوانين تتأسس على منطق الملكية والامتلاك، بمعنى أن الزوجة ملك الزوج، وأن كليهما ملك الجماعة الدينية أو الطائفية أو العائلية. وهذا الواقع القانوني معروف وثمة الكثير من الدراسات عن التمييز في قوانين الأحوال الشخصية. أما مظاهر التمييز على المستوى الاجتماعي فهي عديدة ومتعددة، بداية من تبرير العنف والممارسات الضارة بالنساء، إلى التدخل في الحقوق والحريات الشخصية لهن. إن مسألة تبدو طبيعية مثل «احتشام النساء» تعبر عن منظومة لتفعيل مجموعة متكاملة من القواعد والعقوبات الثقافية إزاء النساء بوصفهن موضوعاً للأخلاق السائدة وليس القانون. ففي حين أن القوانين لا تجرم أفعالاً تتعلق بالملبس والحياة اليومية للنساء، فإننا نلاحظ أن ثمة خطاباً ثقافياً وسياسياً اجتماعياً يفرض نوعاً من الضبط على النساء، أي أن على الفتاة الخضوع طوعاً أو كرهاً لهذا النوع من





العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي
النزهة الجديدة - القاهرة - مصر
العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة
تليفون: 002 02 2262 1425 /6/7/8
الفاكس: 002 02 2262 4321
البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg
Website: www.ceoss.org.eg

يسعد مجلة رسالة النور أن توفر لكم الحصول على
أعدادها بانتظام... تصل إليكم في أي مكان

قيمة الاشتراك: ثلاثون جنيهًا سنويًا
البريد الإلكتروني: risalet-elnour@ceoss.org.eg

